

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم تسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تسيير

التخصص: إدارة أعمال

الموضوع :

دور تحليل الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية في

المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة "مؤسسة دقيق سوف-الوادي

تحت إشراف:

بوصبيع العايش ربيع

من إعداد الطلبة:

صالح محمد أحمد

غريسي إبراهيم خليل

لسعد عيساوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.بوصبيع العايش ربيع		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022-2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تسيير

التخصص: إدارة أعمال

الموضوع :

دور تحليل الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية في

المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة "مؤسسة دقيق سوف-الوادي

تحت إشراف:

بوصبيع العايش ربيع

من إعداد الطلبة:

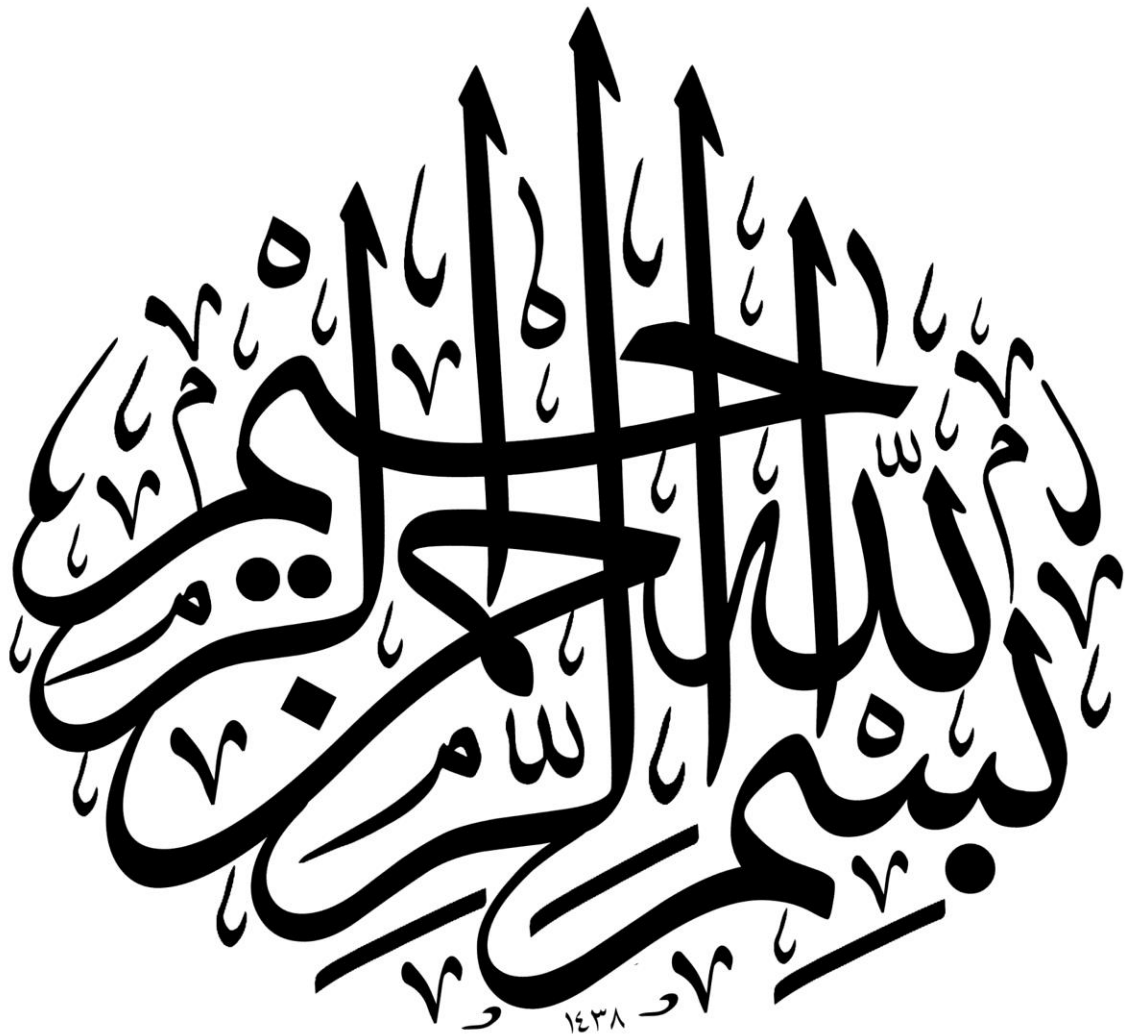
صوالح محمد أحمد

غريسي إبراهيم خليل

لسعد عيساوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
بوصبيع العايش ربيع		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022-2023



الله

إِهْدَاء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه والصلاة وسلام على خير المرسلين

نهدي ثمرات جهدنا

الى من علمنا ان الدنيا كفاح وسلاحها القلم والمعرفة.

الى الذي لم ييخل علينا من أي شئ الى من سعى الى انجاز هذه العمل المتواضع

الاهداء

الشكر وعرفان

نحمد الله ونشكر فضله على نعمه علينا وتوفيقه لنا لقول رسوله الكريم

- صلى الله عليه وسلم - : " من لا يشكر الناس لا يشكره الله " .

جميل من الإنسان أن يكون شمعة ينير درب الحائرين، ويأخذ بأيديهم ليقودهم إلى بر الأمان متجاوزاً بهم أمواج الفشل والقصور

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " بوصبيع عايش ربيع " على

صبره ووقوفه معنا من بداية العمل إلى نهايته، كما نشكر الاستاذ

" حمزة التجانية " ورئيس المنظمة الوطنية لطلبة الاحرار " الاستاذ

" رياض بوخبله " على حسن صنيعه معنا طيلة هذا العام إذ تحمل

عثراتنا وعمل على تقويم مسار بحثنا بتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة

دمت لنا سنداً و فخر للتواضع بمثلكم نرتقي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي الهيكل المالي وابرار دوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك للمكانة الهامة ودور الكبير الذي يحتله الهيكل المالي في تمويل مختلف الأنشطة التي تمارسها ومحاولة اسقاط هذا الموضوع تم القيام بدراسة تطبيقية علي مؤسسة دقيق سوف – الوادي من خلال دراسة وتحليل قوائمها المالية للفترة (2018 - 2021) باستخدام بعض ادوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي النسب المالية واثر الرفع المالي لمعرفه تأثير تركيب المصادر التمويلية علي اتخاذ قراراتها المالية وخلصت الدراسة بان المؤسسة محل الدراسة حاولت الاعتماد علي التنويع في هيكلها المالي الذي سمح لها بتحقيق توازن في وضعيتها المالية بالرغم من وجود بعض لانحرافات لذا يجب علي المؤسسة اعطاء اهمية اكبر للدراسة وتحليل هيكلها المالي وهذا لمعرفه مختلف الانحرافات الحاصلة ومحاولة تصحيحها واجتنابها مستقبلا بالشكل الذي يسمح لها من اتخاذ قرارات مالية مستقبلية اكثر رشادة.

summary:

This study aims to identify the financial structure and highlight its role in making financial decisions in the economic institution, due to the important position and the great role that the financial structure occupies in financing the various activities that it exercises. Its financial statements for the period (2018-2021) using some financial analysis tools represented in financial balance indicators, financial ratios and the effect of financial leverage to know the impact of the installation of financing sources on making its financial decisions. The study concluded that the institution under study tried to rely on diversification in its financial structure, which allowed it to achieve balance In its financial position, although there are some deviations, so the institution must give greater importance to the study and analysis of its financial structure, and this is to know the various deviations that occur and try to correct them and avoid them in the future in a way that allows them to make more rational future financial decisions.

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
AC	أصول الثابتة
DCT	ديون قصيرة الاجل
AI	أصول الثابتة
CP	أموال الدائمة
FR	راس المال العامل صافي
T	الخزينة

الفهارس

الفهارس

فهرس الموضوعات	
IV	الاهداء
V	الشكر وعرفان
	ملخص:..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
VI	قائمة المختصرات:
VII	الفهارس
	فهرس الجداول : خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
XI	فهرس الاشكال
	المقدمة: أ.....
الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة	
9	تمهيد
10	المبحث الاول : الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية.....
10	المطلب الاول : الهيكل المالي.....
10	الفرع الاول :تعريف الهيكل لمالي
12	الفرع الثاني: الميزانية او قائمة المركز المالي

الفهارس

16.....	الفرع الثالث: أنواع مصادر التمويل
20.....	المطلب الثاني: خصائص الهيكل المالي ومميزات الميزانية مؤسسة اقتصادية
20.....	الفرع الاول : خصائص تحليل الهيكل لمالي
21.....	الفرع الثاني: اهمية ومميزات الميزانية المؤسسة الاقتصادية
24.....	المطلب الثالث: ادوات التحليل الهيكل المالي
26.....	المبحث الثاني: القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
26.....	المطلب الاول: تعريف اتخاذ القرار والقرارات المالية وانواعه في المؤسسة الاقتصادية
28.....	الفرع الاول :القرارات المالية
30.....	الفرع الثاني: انواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
35.....	المطلب الثاني: خصائص اتخاذ القرارات المالية واهدافه في المؤسسة الاقتصادية
35.....	الفرع الاول: خصائص القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
36.....	الفرع الثاني: اهميته القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	
39.....	تمهيد الفصل :
40.....	المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة

الفهارس

40.....	المطلب الأول : التعريف بالشركة وموقعها.
40.....	الفرع الأول : التعريف بشركة سوف للدقيق.
42.....	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة.
44.....	المطلب الثالث : هياكل الشركة ومراحل إنتاجها.
44.....	الفرع الأول : هياكل وتركيبات الشركة.
45.....	الفرع الثاني : توضيح مراحل الإنتاج.
47.....	المبحث الثاني : التحليل بواسطة جداول (حسابات النتائج ، سيولة الخزينة)
47.....	المطلب الأول : دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج (الأرصدة الوسيطة للتسيير).
53.....	حلول المقترحة على المؤسسة :
55.....	الخاتمة:
58.....	قائمة المصادر ومراجع
63.....	الملاحق.....

فهرس الاشكال

41.....	الشكل رقم(01) : مخطط يوضح موقع المؤسسة.
43.....	الشكل رقم(02) : مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة.
46.....	الشكل رقم(03) : مخطط يوضح مراحل الإنتاج.

المقدمة

المقدمة

مقدمة:

الهيكل المالي من بين المواضيع اثار جدل في مجال السياسات المالية لما له أهمية بالغة فهو يعكس المصادر التمويلي لمختلف أصولها فهو يمثل دور كبير في اتخاذ القرارات المالية من خلال القدرة المؤسسة على اختيار مزيجها التمويلي المناسب لما يعظم من قيمتها السوقية الا ان هذه الأخيرة عملية اتخاذ القرار تعد من اهم العمليات في المؤسسة وأكثرها تعقيدا حيث تتطلب كم هائل من المعلومات ومجموعة من العوامل تشكل فيما بينها باعتبارها مركز لاتخاذ القرار فتقوم بأرسال جملة من القرارات المهمة ومن بين هذه القرارات نجد القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويلي قرار الإشهار، قرار التوزيع الأرباح.

اذ تعتبر من اهم العناصر في المؤسسة وتحتل حيزا مهما فعل اساسها يتحدد مستقبل المؤسسة اثر هذه القرارات يقوم متخذ القرار بختيار المزيج التمويلي المناسب يهدف الى توجه موارد المالية في المؤسسة .

وتهدف القرارات السياسية المالية للمؤسسة الى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتشكل القرارات المالية ويتأثر القرار المالي بطبيعة النظام المالي بالإضافة الى المتعاملين الاقتصاديين الذي يؤثر في قراراتهم وسلوكياتهم على مستوى قرار التمويلي نظرية مباشرة او غير بالمسيرين والمساهمة والدائنين وكذلك تعتبر الربحية والسيولة والمرونة من اهم الخصائص الهيكل المالي التمويلي الذي يضمن التوازن المالي للمؤسسة.

الاشكالية الدراسة:

ونظرا للقيمة الهيكل المالي للمؤسسة ودور الذي تلعبه القرارات المالية في المؤسسة وتحسين الاداء الاستراتيجي المالي للمؤسسة وبناء على ما سبق طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالي؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية لدراسة فمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي :

1. ما هو تعريف الهيكل المالي ؟

2. ماهي محددات مؤشرات الرئيسة لتحليل للهيكل المالي؟

المقدمة

3. كيف يمكن حل المشاكل التوازن المالي المتعلقة بهيكل المالي؟

 الفرضيات :

ومن اجل الإجابة على الإشكالية الدراسة واسئلتها تم وضع الفرضيات التالية:

1. الهيكل المالي توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للمؤسسة

من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة.

2. نعم تعد عملية اتخاذ القرار المالي اهم شيء تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها .

3. من بين انواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية نجد هناك قرار التمويل وقرارات توزيع الارباح.

 أسبابا اختيار الموضوع :

حادثة الموضوع نسبيا وارتباطه الوثيق بتخصص

ارتباط موضوع الدراسة بالاختصاص والارادة الشخصية في التخصص في دراسته بإضافة الى رغبتنا في بأشراف الشخصي لمشرف على الدراسة.

اعتبار مسألة التمويل الاقتصادي للمؤسسة ودراسة القرارات المالية من بين المواضيع الحساسة التي بلغت اهمية كبرى.

عجز بعض الهياكل المالية في المؤسسات الاقتصادية .

 أهمية الدراسة

يعد الهيكل المالي من اهم المواضيع التي لقيت اهتمام كبير ولا زالت كذلك حيث انها تؤثر بإيجاب والسلب على القرارات المالية والاستراتيجية اداء المؤسسة الاقتصادية وخاصة مع النمو الذي يشهده الوقت الراهن هذا من ناحية النظرية وتطبيقه، كما انها تهتم بمعالجة اثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات اي دور مختلف مصادر التمويل التي تقوم بالاعتماد عليها المؤسسة اي اعطاء واتخاذ اي نوع من القرار المالي.

المقدمة

وتبرز اهمية الدراسة التطبيقية لاختيار مدى تأثير الهيكل المالي على قراراتها المالية في السنوات المدروسة وذلك الى تحليل هيكلها المالي باستخدام بعض ادوات تحليل الهيكل المالي.

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف المتوخاة من هذا الموضوع أساس في:

- إعطاء صوره واضحه على الهيكل المالي والقرارات المالية في اغلب المؤسسات الاقتصادية مع تحديد اهم مكوناته وخصائصه
- محاولة اظهار مدى اهمية الهيكل المالي في المؤسسات الاقتصادية
- تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على تكلفة أموالها الكلية والاستفادة من ذلك قصد التحكم في إدارة الأموال واستعمالها بشكل كفؤ وذلك راجع الى القرارات المالية المتخذة..
- محاولة الاطلاع على سائمة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- حساب الاحصائيات الميزانية في المؤسسة .
- إبراز دور الهيكل المالي كأداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة :

قصد الإلمام بموضوع دراسة حصرها كما يلي:

الاطار المكاني: في دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية دقيق سوف في "ولاية وادي سوف".

الاطار الزمني: وقد حددنا الفترة الزمنية للدراسة في الأعوام :2018.2019.2020.2021

المقدمة

+ منهج الدراسة:

بناء على بنية الطبيعة الموضوع ومحاولة السعي لتحقيق الاهداف المرجوة سابقا من البحث فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الذي يعتمد على جمع المفاهيم والحقائق من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم والمؤشرات وتطبيقات للهيكل المالي والقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وكما تم الاستعانة بمنهج التحليلي في دراسة المتغيرات في الجانب التطبيقي .

+ الدراسات السابقة:

يكمل وضوح الدراسة في كونه حلقة متواصلة من البحث وسلسه نت البحوث والدراسات السابقة يستند اليها البحوث الجديدة واللاحقة وهذا لإلمام بموضوع البحث تم الاطلاع على مجموعه من الدراسات الجامعية السابقة وبعض المقالات او الكتب التي تربط مثير بموضوع الدراسة والتي لها صلة قريبة به منه فهي كما يلي :

1. دراسة بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الاشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 2011-2012 :هدفت هذه الدراسة الى أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية المؤسسة الاقتصادية من جهة، وتعدد وتنوع المصادر المالية من جهة أخرى والتعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة الاقتصادية وقياس تكلفة كل مصدر وتقوم دراسة على استعراض و إبراز أهمية وجود الدراسات التي تهتم بالاختيار الأمثل للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية محاولة الاطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة حالة، وقد قسمت الباحثة دراستها الى ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي يشمل دراسة حالة مؤسسة سونلغاز .تناول الفصل الأول كمدخل إلى الهيكل المالي للمؤسسة، إذا حاولت التعرض في إلى الإطار المفاهيم للهيكل ثم انتقال في الجزء الموالي لدراسة مكونات الهيكل المالي المتمثلة في مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة، و قد خصص الجزء الأخير لتقدير تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومن تم التكلفة الوسطية المرجحة أما في الفصل الثاني لدراسة وتحليل أهم النظريات والمقاربات الأساسية التي عاجلت الهيكل المالي للمؤسسة، ضمن ثالث أصناف رئيسية، فتناولت نظريات الهيكل المالي للمؤسسة في ظل كمال الأسواق، مروراً إلى نظريات الهيكل المالي في ظل عدم كمال

المقدمة

الأسواق، لينتهي بنا المطاف إلى دراسة نظريات الهيكل المالي في ظل التيارات المالية الحديثة، بينما في الفصل الثالث تحدثت عن محددات بناء الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، ضمن ثلاث مباحث، اما الفصل الأخير فجسد فيه الجانب النظري ميداني عن طريق دراسة حالة مؤسسة سونلغاز.

2. سليمان شلاش وعلي البقوم وسالم العون***دراسة العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال

حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997 - 2001): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل المالي للشركات الصناعية الأردنية، المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك للفترة من عام 1997م إلى 2001م. إضافة إلى تحديد الطاقة الاستيعابية للديون في المنشآت موضوع البحث، ومعرفة قدرتها على اقتراض الأموال من الجهات التمويلية وقد تمّ تلخيص العلاقة بين المؤشرات المحاسبية وشكل الهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة في الأردن، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، حيث شمل نموذج الدراسة أربعة متغيرات مستقلة، وهي نسبة المديونية السابقة للشركة، والسيولة، والربحية ومعدل النمو، بينما تمثل نسبة الرفع المالي المتغير التابع في الهيكل المالي للشركة.

3. دراسة مفيدة يحياوي، تحديد الهيكل المالي الامثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير ،مجلة العلوم الانسانية 02 ماي 2012 العدد الثالث: قد هدفت هذه المقالة الى تسليط الضوء على مسار عملية التمويل انعكاساتها والختالات المالية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من اهم النتائج المتحصل عليها، هي ان تحديد الهيكل المالي لوحده غير كاف بل يجب أن يكون متبوع باستخدام أمثل أموال المتحصل عليها، الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية يمكن ان تعتمد في البداية على التمويل الذاتي ويحاول تحقيق مستوى مقبول من المردودية الاقتصادية التي ستسمح لها بالتوجه إلى الديون، ولكن بطريقة حذرة جدا، نظرا لوجود عنصر المخاطرة .وما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها بحثت وركزت عن العوامل المحددة والمتحكممة التي تبني عليها المؤسسة الهيكل المالي المناسب لها، ومدى الأهمية النسبية لكل عامل بالنسبة للمؤسسة في حد ذاتها، بالإضافة الى التعمق في تحليل ودراسات المقاربات النظرية ومحاولة اسقاط هذه

المقدمة

- النظريات والمقاربات في الجانب التطبيقي عند دراسة حالة مؤسسة، وتبيان الهيكل المالي المناسب الذي يسمح بتعظيم قيمة المؤسسة في ظل وجود خطر الإفلاس عند مستويات مديونية مختلفة خلال الفترة المدروسة.
4. طبيش صفاء، دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير "SOFRAMIMEX"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2019:
- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية وهي توضيح الدور الفعال الذي تلعبه عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية والتعرف على الأسس النظرية للقوائم المالية وعملية التدقيق الداخلي ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة للمؤسسة إلى محيط رقابي داخلي، فكون عملية التدقيق الداخلي لها دور كبير في سلامة القوائم المالية من خلال إتباع توصيات المدقق باعتبار أن هذه التقارير تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة
5. زغيب مليكة تحليل أساليب التمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي للحليب ومشتقاته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سكيكدة، غالب نعيمة، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، يومي 00/01 نوفمبر 0221، تهدف هذه الورقة البحثية استعراض أساليب التمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقييم البدائل التمويلية المناسبة بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات بتحليل الجانب المتعلق بمصادر الأموال في ميزانيتها، من خلال دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته بعد التطرق إلى أهم مصادر التمويل المؤسسة ومحددات اللجوء إلى الديون. ومن أهم النتائج متوصله إليها من خلال الدراسة، هي إن النقائص الحالية للنظام المالي الجزائري تحد من التمويل البنكي للمؤسسات، أزمة التمويل هذه تشجع ظهور مصادر أخرى من غير البنوك.
6. دراسة عبد القادر بوعزة التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة مع دراسة حالة مجمع صيدال"، مذكرة ماجستير "غير منشورة" في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، سنة 2004: حيث تدور إشكالية هذا البحث حول الكيفية التي تتمكن من خلالها المؤسسة من تحقيق مصفوفة تمويلية مثلى مع تحمل اقل تكلفة ضريبية، أي تحقيق هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر ضريبية. ومن بين أهم النتائج المتواصل إليها من خلال هذه الدراسة، هي أن السعي وراء التحكم في التكلفة

المقدمة

الضريبية و تدنئتها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات التمويلية من اجل بناء هيكل تمويلي امثل للمؤسسة. وعليه، تعتبر الضريبة متغير استراتيجيا في تحديد القرارات المتعلقة بتمويل المؤسس.

➤ هيكل الدراسة:

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات صلة به من قريب او بعيد ارتينا لضبط هيكل دراسة مكون من فصلين وفي كل فصل مجموعه من المباحث مع مقدمة للدراسة والخاتمة.

الفصل الاول فهو عبار على دراسة نظريه للهيكل المالي والقرارات المالية المتخذة في المؤسسة

ويندرج تحته مبحثين فالمبحث الاول معنون ب الاطار النظري للهيكل المالي وتندرج تحته مجموعه من المطالب تعريف الهيكل المالي والميزانية العامة كما انه يحدد ادوات الهيكل المالي.

اما المبحث الثاني فهو للقرارات المالية فنقوم بإعطاء بعض المفاهيم المتعلقة به وعلاقة الهيكل المالي بقرارات المالية في المؤسسة.

اما الفصل الثاني فهو تحت عنوان : دراسة تطبيقية للمؤسسة دقيق سوف فيتكون من مبحثين المبحث الاول تحت عنوان الاطار النظري للمؤسسة الاقتصادية ،اما المبحث الثاني : فهو هباره على مجموعه من حساب جداول الإحصائيات المتعلقة في المؤسسة من سنوات 2018 الى 2021.

الفصل الاول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

المؤسسة الاقتصادية في تطور هائل وتتطور بذلك أهدافها ووظائفها وأساليب تنظيمها وتسييرها وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة وهي تعتبر مركز القرار التي تقوم بأرسال مجموعه من القرارات المهمة كالقرارات المالية والتي تتجسد في الميزانية(قائمة المركز المالي) فترتبط بها ثلاث قرارات مهم (التزامات المؤسسة ،الاستثمار، توزيع الأرباح) وبغرض ضبط المفاهيم الدراسة خصصنا الفصل النظري في تطرق الخاص لهيكل المالي والقرارات المالية فكان مقسم كالتالي:

المبحث الاول: الاطار النظري للهيكل المالي

المبحث الثاني: القرارات المالية في المؤسسة في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الاول : الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بهيكل المالي كونه اعم فهو يشكل عنصر محوريا في النشاط المالي للمؤسسة الاقتصادية نظرا لتأثيره على نشاط المؤسسة لما له قيمة سوقية للمؤسسة فيقوم على دراسة الاحتياجات المالية للمؤسسة، لذلك يجب ان نفرق بين مفهوم "الهيكل المالي" و"راس الهيكل المالي"، حيث أن الأخير يعتبر جزء من الهيكل المالي وسنحاول فيما يلي التطرق اطار المفاهيمي للهيكل المالي.

المطلب الاول : الهيكل المالي

الفرع الاول :تعريف الهيكل لمالي

تعددت التعاريف المرتبطة بتحليل الهيكل المالي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على انه « :هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية »

ويمكن تعريفه بأنه « : يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية ، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة .أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال و أنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل¹.

يعرف (الهندي، 1989م) الهيكل المالي بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونا الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

¹ بوربيعة غنية محددات اختبار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة ،دراسة حالة المؤسسة الاشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص21.

بينما يعرفه (الميداني، 1999) هو كيفية تمويل إجمالي¹ موجودات استثمارات الشركة، ويتمثل ذلك بالجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل الذي تستخدمه الشركة، وهنا يفرق الميداني بينه وبين هيكل رأس المال الذي يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة، كالديون الطويلة الأجل، والأسهم العادية، والأرباح المحتجزة².

يقصد ايضا بالهيكل المالي توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للمؤسسة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين أو أموال خاصة

وتختلف انواع مصادر التمويل التي يمكن ان تعتمد عليها المؤسسة ويتم تصنيفها كمصادر داخلية وخارجية³، ولا بد أن نفرق في الاخير بين المصطلحين التاليين: الأول الهيكل المالي و الذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال و الذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة و الذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل و الأسهم الممتازة و حق الملكية و يستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل. و على هذا الأساس فإن هيكل رأس المال يعتبر جزءا من الهيكل المالي للمؤسسة⁴

¹ ديارنية، رسلان، "محددات الهيكل المالي في الشركات الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1992م.

² سليمان شلاش وعلي البقوم وسالم العون، العوامل المحددة للهيكل المالي، المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008، ص58

³ مفيدة مجاوي، تحديد الهيكل المالي الامثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التدبير، مجلة العلوم الانسانية، ص5

⁴ محمد صالح الحناوي و آخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2004، ص360

الفرع الثاني: الميزانية او قائمة المركز المالي

1:تعريف الميزانية

حسب المادة 33 من القانون 07-11 المتضمن لنظام المحاسبي المالي فانه "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الاصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية حيث ان الاصول ترتب حسب درجة سيولتها اما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة الى مبد السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة"¹.

والميزانية تعرف على انها صورة فتوغرافية لوضعية المؤسسة وتعكس الميزانية ايضا المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة ، و في الغالب الأمر تكون سنة مالية واحدة ، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية و تطبيقاتها، تحتوي الميزانية على شكل الجدول المكون على جانبين، جانب الأصول " الموجودات " ، و جانب الخصوم " المطلوبات وفق الملكية " ؛ إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصيرة الأجل " الموجودات المتداولة " و طويلة الأجل " الموجودات الثابتة " ، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية " المطلوبات المتداولة و طويلة الأجل " ، أو التمويل الممتلك " رؤوس الأموال الجماعية والتي توضح مالها من حقوق وما عليها التزامات لذا فيجب ان تكون دائما متوازنة.²

هنا من يعتبرها انها الكشف الذي يعبر عن عملية الجرد في تاريخ معين، عادة ما يكون في اي السنة (N12/31)، هذا الكشف يلخص فيه جميع الموارد المتاحة للشركة، وكيف تم استخدامها، حيث يمثل مجموع الموارد المتاحة جانب الخصوم من الميزانية، أما مجموع الاستخدامات لتلك الموارد فيمثل جانب الأصول من الميزانية، تسمح الميزانية بمعرفة الوضع المالي للشركة وتحديد النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة عن طريق حساب الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم³،

¹ بسدات كريمة، التفسير المالي، جامعة عبد الحميد، مستغانم، الجزائر، 2021-2022، ص35

² الفصل الثاني: الميزانية والنتيجة، جامعة بلقايد، تلمسان، ع ماي 2020، ص5

³ بلعادي عمار، دراسة وتحليل الميزانيه - المحور الثاني، ص01

يمكن إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) في أي نقطة زمنية باستخدام أرصدة الحسابات، فإن إعداد قائمة المركز المالي يكون هو آخر قائمة مالية أساسية وذلك لوجود بعض المعلومات التي تتدفق من القوائم المالية الأخرى إليها، حيث يفضل تبويب الميزانية إلى مجموعات متشابهة، ومن هنا يمكننا قول ان الميزانية هي الملخص التاريخي لكل من الاصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة او الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية او الماضية والالتزامات والخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحضارة التي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق الاستخدام اصول او تقديم خدمات¹

2. عناصر الميزانية

أ-الاصول: هي ممتلكات وحقوق المؤسسة تعرف الأصول على أنها: "منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن المؤسسة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولاً مادية كالمخزون، المباني، الأراضي، أو أن تكون أصولاً غير مادية كالشهرة، وتنقسم الاصول الى المجموعات رئيسة ومجموعات فرعية وحسب درجة سيولتها الى الاقل سيوله وعلى العموم فان الاصول تنقسم الى انواع والمتمثلة في :

- حسابات القبض: أي مدفوعات يدين لك عملاء.
- النقد: الأموال الموجودة في حساب المصرفي التجاري.
- الجرد: أي سلع في المخزن تنوى لها البيع.
- الممتلكات والمعدات: أي مباني أو أدوات تحتاجها لتشغيل عمل.

اما التقسيمات الاصول بشكل عام الاساسي الى:

¹ رولا كاسر، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالي لمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار راسة تطبيقية علة مديرية العامة للمصارف التجارية، سوريا، كلية الاقتصاد قسم محاسبة، 2007، ص15

الاصول المتداول:

وهي الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية خلال العام القادم أو دورة التشغيل العادية¹ للمؤسسة، ومن أمثلتها :
النقدية، الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، حسابات المدينين وأوراق القبض ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. النقدية وما في حكمها الحساب الجاري في البنك - الصندوق.
2. المدينون التجاريون - آخرون (موظفون وغيرهم)
3. المخزون السلعي - من البضائع في المخزن.
4. الاستثمارات في الاسهم - السندات القابلة للبيع في أي لحظة مادام الاستثمار لأغراض تجارية وليست استثمارية - قصير الاجل.
5. المصروفات المدفوعة مقدما يكون المصروف مقدم إذا كان مقابل خدمة سيتم الاستفادة منها تجاريا خلال الفترة المحاسبية أو دورة العمليات أيهما أطول.
6. الإيرادات المستحقة: الإيراد المستحق هو الإيراد الذي يخص الفترة المحاسبية السابقة ولكنه لم يدفع للمنشأة بعد.

الاصول الغير المتداولة:

وهي باقي الأصول التي لا تندرج ضمن الأصول المتداولة ومن أمثلتها :الاستثمارات المالية طويلة الأجل، الأصول الثابتة (مثل الأثاث، الآلات والمعدات، العقارات). وتنقسم الى:

1. أصول ثابتة ملموسة.
2. اصول ثابتة غير ملموسة.

¹ مؤيد راضي خنفر، " تحليل القوائم المالية "، دار الميسر للنشر والتوزيع، الاردن، 2009 ، ص28

اصول ثابتة ملموسة: هي الاصول التي تخضع للإهلاك ولها كيان مادي ملموس والاهلاك هنا هو النقص المستمر في قيمتها نتيجة للاستخدام والتقاعد في المرحلة الزمنية ولكن الاراضي لا تخضع للإهلاك لأنها ليست ذات طابع انتاجي ولا تكون من صنع الانسان، وتقتني هذه الاصول وتسج بكلفتها التاريخية في الدفاتر¹.

اصول ثابتة غير ملموسة: وهي الاصول التي ليس لها كيان مادي محدد وملموس على سبيل المثال كحقوق الاحتكار وحقوق التأليف ومنها شهرة المحل وسمعته وحقوق الامتياز ومن الممكن ان تتعرض للإهلاك كحقوق الامتياز والسمعة التي من الممكن ان تفقد قيمتها مع مرور الوقت حيث من الممكن ان تستغل لفترة زمنية محددة.

ب- الخصوم:

تمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كرؤوس الأموال الجماعية أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل ، و ترتب عناصر الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، والخصوم هي مديونات مالية مستحقة للشركة وتكون ذات طابع قانوني على الاغلب وتظهر في الاغلب اثناء المعاملات والعمليات التجارية ومع مرور الوقت يتم مساواة وتسوية هذه الخصوم عن طريق تحويلات منافع اقتصادية متداولة كالمال مثلا والسلع المختلفة والخدمات الأخرى وفي هذا الجانب نحتاج الى برنامج نقاط البيع لما له دور مهم في ترتيب نظم المبيعات والمشتريات داخل أي اطار او نشاط اتجاري اقتصادي معين.

ويتم تبويب الخصوم أيضا إلى خصوم متداولة وخصوم غير متداولة وخصوم أخرى :

-**الخصوم المتداولة:** وهي التزامات التي يلزم سدادها أو تصفيتها أو تجديدها خلال العام القادم ومن أمثلتها : حسابات الدائنين، أوراق الدفع، المصروفات مستحقة الدفع، الايرادات الغير مكتسبة.

-**الخصوم غير المتداولة:** فهي الالتزامات طويلة الأجل والتي تستحق بعد فترة تزيد عن سنة وبالنسبة للقسط أو الجزء المستحق من القرض ط ويل الأجل لفترة أقل من سنة، فإنه يدرج ضمن الخصوم المتداولة ومن أمثلة الخصوم الغير متداولة: القروض طويلة الأجل، قرض السندات¹

¹ عطا الله علي زبون، استراتيجية التحليل المالي، دار المتبني ، الاردن، 2009، ط1، ص23

3. حدود قائمة المركز المالي (الميزانية).

للميزانية بعض القدرات التي تستجيب فيها المتطلبات واحتياجات بعض الاطراف لما توفره من بيانات ومعلومات مالية، إلا أن هذه القدرات محدودة وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبين كافة الاحتياجات من المعلومات المالية لمستخدمي هذه القائمة ولعل أبرز حدود هذه القائمة هي:

1. إن هذه القائمة لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم، نتيجة إتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند تقييم هذه العناصر.

2. تتأثر الكثير من قيم عناصر الميزانية بالتقدير الشخصي، مثل مخصصات الاستهلاك، مخصص الديون المشكوك فيها... الخ.

3. هناك بعض الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية لا يمكن التعبير عنها في الميزانية نظرا لعدم إمكانية قياسها بالنقد ومن أمثلتها العقود والارتباطات التي أبرمت لشراء بعض الأصول في المستقبل²

الفرع الثالث: أنواع مصادر التمويل

تحتاج المؤسسات للتمويل وذلك إما لتغطية حاجات طارئة أو موسمية أو عندما تقوم بالتوسع وقد تعتمد المؤسسة على مصادر التمويل الداخلية وذلك بإصدار الأسهم العادية أو استخدام الأرباح المحتجزة أو الاعتماد على مصادر خارجية مثل الاقتراض طويل الأجل أو إصدار السندات سواء كانت هذه المصادر المختلفة طويلة الأجل أو قصيرة ومتوسطة الأجل.

وعليه يمكن تصنيف مختلف مصادر التمويل على النحو التالي:

¹ طبش صفاء، دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير "SOFRAMIMEX"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2019، ص25

² طبش صفاء، المرجع نفسه، ص26

أولا :مصادر التمويل قصيرة الأجل:

وهو ذلك النوع من التمويل الذي تكون فيه مدة الاستحقاق سنة أو أقل من سنة، و لقد عرف التمويل قصير الأجل على أنه ذلك الإلتزام الذي يتوجب سداؤه خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة، وتنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين الأول الإئتمان المصرفي و الثاني الإئتمان التجاري، نوضحها فيما يلي:

1- الائتمان التجاري: وهو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند قيام هذا الأخير

بشراء خدمات أو بضائع جاهزة لغرض تصنيعها أو إعادة بيعها، وقد يكون ائتمان متوسط أو طويل الأجل في حالة شراء الأصول الثابتة.

2- الإئتمان المصرفي: يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية والصناعية، ويعتبر الائتمان المصرفي شكلا من أشكال مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل، وتتحدد مساهمة هذا الائتمان بمقدار القروض التي تحصل عليها المؤسسة من المصارف و من المعايير التي يستحسن على المؤسسة إستخدامها في إختيار البنك ما يلي¹:

-لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة المقترضة، و يرجع ذلك إلى القيود الإقتصادية و القانونية الموجودة على مقدار القرض الممنوح لعميل واحد.

-على المؤسسة إختيار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجاته و ظروفه نظرا لإختلاف البنوك فيما بينها

3- الأوراق التجارية: تعتبر الأوراق التجارية أحد مصادر التمويل قصيرة الأجل ومتاحة للمؤسسة كبيرة الحجم بصفة خاصة وتعتبر الاوراق التجارية أحد أنواع القروض بدون ضمان، كما تعتبر أيضا في كثير من الأحيان بديل عن القروض البنكية أو مكملة للعملية التمويلية وهذا يتوقف على طبيعة وحجم المؤسسة ويتم تصنيف الاوراق التجارية حسب جودتها والغرض من الترتيب هو إعطاء مؤشر لدرجة الخطر التي تحملها الورقة التجارية بالنسبة للمستثمر من

¹ أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص10

ناحية أخرى فإن ترتيب الازراق التجارية وتصنيفها حسب درجة الخطر تعتبر ضرورية لتأثيرها على تكلفة الاوراق التجارية، فكلما زادت جودة الورقة التجارية كلما انخفضت تكلفتها

ثانيا: مصادر التمويل متوسط الأجل:

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي يحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين سواء

كانت في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات وتكون هذه الأموال موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل الاستثمار التشغيلي للمنشأة.

1. قروض متوسط الأجل: وهو نوع من القرض يقع بين القروض قصيرة وطويلة الأجل ومدته

ما بين سنة وخمس سنوات، ويجمع بين خصائص القروض قصيرة وطويلة الأجل. وتشمل القروض متوسطة الأجل صنفين أساسيين:

القروض القابلة للتعبئة: وهي القروض التي يمنحها البنك لمنشآت الأعمال وتكون له فيها فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي، وعليه يستطيع البنك المصدر لهذا النوع من القروض الحصول على سيولة في الوقت الذي يحتاج فيه إليها ويتولى البنك الآخر عملية تحصيل هذه القروض في تاريخ استحقاقها.

ب - القروض غير القابلة للتعبئة: في هذا النوع من القروض لا يتوفر البنك على إمكانية الحصول على سريعة قبل موعد الاستحقاق عن طريق خصم هذه القروض، بل هو مجبر على الانتظار حتى قيام المقترض بسداد القرض.

3. الاستأجار

يعرف الاستئجار على أنه "عقد يتفق بموجبه طرفان هما المؤجر والمستأجر بأن يقوم الاول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للإنتفاع به استخدامه لمدة معينة على أن يقوم الطرف الثاني بدفع مبالغ محددة بتواريخ محددة للطرف الأول)".

وتدعو الضرورة للحصول على أصل تحتاج إليه المؤسسة ي عملياتها، ولذلك تتخذ المؤسسة قرار ماليا إما بالاستئجار لهذه الأصول أو شرائها وتستطيع المؤسسة هنا إذ لم ترغب بامتلاك

الأصل استتجاره لفترة من الزمن دون تملكه وذلك عن طريق شراء حق استخدام هذا الأصل لقاء دفع أجر معين متفق عليه وتسمى هذه العملية بالاستتجار، إن الأصول المستأجرة لا تدخل ضمن ملكية المؤسسة وهذا يشجع المؤسسات على التوسع في استعمال الاستتجار باعتباره قرضا خارج الميزانية، ومن التمويل عن طريق الاستتجار مايلي:

✓ تقليل التعرض لمخاطر تقادم الأصول

✓ يعتبر أقل تكلفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة.

✓ يعمل على توفير السيولة اللازمة للمؤسسة.

✓ يوفر درجة عالية من المرونة للمؤسسة¹.

ثالثا: مصادر التمويل طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات لهذا النوع من مصادر التمويل من أجل تمويل استثماراتها طويلة الأجل.

1. أموال الملكية: تعتبر أموال الملكية المصدر الأساسي للتمويل بالنسبة للمشروعات الجديدة،

كما أن التمويل بأموال الملكية يتمتع بالمزايا التالية:

- تستخدم أموال الملكية في تمويل الاستثمار الدائم للمشروع مثل إنشاء العقار الخاص بهذا المشروع
- تستخدم أموال الملكية في تمويل جزء من الاستثمارات طويلة الأجل الخاصة بالمشروع.
- تمثل أموال الملكية هامش أمان بالنسبة للدائنين وذلك ولوقايتهم في حالة تعرض المشروع للفشل .
- تعتبر أموال الملكية مصدر للوفاء بالديون

¹ بن زغدة مفيدة وبن مخمة ميادة، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مذبغة الجلود— جيغل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص :ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيغل، الجزائر، 2019-2021، ص22

2-الديون:

تعتبر أدوات المديونية مصدرا من مصادر التمويل، تلجأ إليها الشركات والحكومات لسد الاحتياجات المالية الكبيرة التي لا يمكن تمويلها من قبل جهة واحدة، وتعد السندات لاسيما ذات الأجل الطويل الصورة الأكثر شيوعا لهذه الأدوات.

المطلب الثاني: خصائص الهيكل المالي ومميزات الميزانية مؤسسه الاقتصادية.

الفرع الاول : خصائص تحليل الهيكل لمالي

يتسم الهيكل المالي بمجموعة من الخصائص والسمات أهمها:

الربحية :يجب أن يعود الهيكل المالي بالنفع على المؤسسة من خلال الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة، وترتفع الربحية بارتفاع نسبة الديون وتتعاظم نسبة عائدا على حقوق الملكية لتصبح علاقة عكسية بين الربحية بارتفاع نسبة الديون¹.

القدرة على الوفاء بالدين :حيث يجب ألا يتجاوز اقتراض المؤسسة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزامات وفي نفس الوقت يجنب الملاك (حملة الأسهم العادية)أي مخاطر إضافية؛

المرونة :بمعنى قدرته على مواجهة مختلف التغيرات التي تحدث وتعديل المؤسسة لخططها التمويلية بما يتلائم واحتياجاتها المختلفة وبأقل تكلفة ممكنة²؛

¹ بداح محمد السبيعي، العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة والكويتية،دراسة اختباريه،جامعة الشرق الاوسط ،كلية الأعمال،2012،ص18.

² بن زغدة مفيدة،المرجع السابق،ص07

الفرع الثاني: اهمية ومميزات الميزانية المؤسسة الاقتصادية

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي :

حساب معدلات العائد .

تقييم هيكل راس المال في المؤسسة .

تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة .

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل هذه القائمة وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية¹

وتبرز ايضا اهميتها في ثلاث نقاط أساسية:

أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في إتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة إيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن² نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك،.. كذلك و وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها استعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها ، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

¹ طيش صفاء، المرجع السابق، ص26

² بن ريانة جهيدة، الميزانية التقديرية كأداة لتخطيط ومراقبة مبيعات مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة طهراوي للتجارة العامة بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص: العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015، ص13

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردین ، العملاء ، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.

2. مميزات لميزانية في المؤسسة الاقتصادية

تعتمد الميزانية على التقدير وليس مجرد توقعات بل نتائج محتملة معتمدة على أسس علمية وميدانية وتعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة¹ حيث تحقق المزايا التالية:

بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما لها من حقوق وما عليها من التزامات²

تقييم القدرة الائتمانية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.

التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.

التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة التزامات الى حقوق الملكية.

بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي.

الميزانية التقديرية وسيلة لتحديد المسؤوليات في المؤسسة بحيث يلتزم الأطراف بتحقيق الأهداف المرسومة.

تعتبر الميزانية خطة شاملة مفصلة تقديرية لنشاط المؤسسة او الشركة ما.

كما ان لها مجموعه من مميزات اخرى تتمثل في:

تقدم للإدارة أداة للتخطيط الشامل وأنشطة لمشروع بلغة موحدة.

¹ جمعي سناء وراهم صوفيا، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر فترة 2017-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (قسم العلوم التجارية) جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص

² سعيد رحيش، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية م معايير الابلاغ المالي الدولية (مذكرة ماجستير)، بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، الجزائر، ص

تساعد على توضيح سلطات ومسؤوليات المديرين المسؤولين عن تنفيذ الخطة

تساعد الإدارة على وضع أهداف وسياسات واضحة محددة مقدما للمشروع ككل وللأقسام والأنشطة المختلفة داخل المشروع¹.

تساعد في تخطيط ورقابة تمويل المشروع لأوجه النشاط المختلفة بحيث يتحقق النمو المتوازن فيها، والتأكد من كفاية رأس المال العامل لتحقيق برنامج الإنتاج وتوفير الاحتياجات الضرورية للمشروع.

¹ رولا كاسر، المرجع السابق، ص40

المطلب الثالث: ادوات التحليل الهيكل المالي

رأس المال العامل (FR) :

يمكن تعريفه هو ذاك الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل الأصول الجارية، وهو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة - طريقة حسابه: هناك طريقتان هما:

الطريقة 1: تكون باستعمال أعلى الميزانية، أي ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة كما هو مبين في العلاقة

$$\text{رأس مال عامل} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

الطريقة 2: تكون باستعمال أسفل الميزانية، أي ذلك الفائض من الأصول المتداولة النسبة للديون قصيرة الأجل (تعتبر الديون قصيرة الأجل عن ديون دورة الاستغلال)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الاستخدامات الجارية} - \text{الموارد الجارية}^1$$

احتياج رأس المال العامل (BFR) : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، يحسب كالتالي:

$$\text{BFR} = \text{استخدامات جارية} - \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد جارية} - \text{موارد الخزينة}$$

¹ .مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص55

الخزينة T : تعرف بأنها مجموع الأموال الجاهزة والموجودة تحت تصرف المؤسسة لدورة استغلالية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

التفسير المالي لرأس المال العامل: هنا يمكن أن تحصل ثلاث حالات أساسية هي :

0 < FRNG : رأس المال العامل موجب في هذه الحالة نجد أن الأصول الثابتة مولت بالكامل بالأموال الدائمة، وبقي جزء من الأموال الدائمة لتمويل نسبة معينة من الأصول المتداولة الجارية (وهذا ما يشكل هامش أمان) يتمثل في رأس المال العامل (وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة، إلا أن قيمة رأس المال العامل لا يجب أن تكون كبيرة جدا، وهذا من أجل عدم تجميد الأموال الدائمة التي تتميز بتكلفة عالية في أصول متداولة لا تنتج عنها عوائد.

0 > FRNG : رأس المال العامل سالب في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير قادرة على تمويل كل الاحتياجات المالية غير الجارية، حيث يلبي جزء منها فقط، مما يضطر المؤسسة إلى استخدام الخصوم الجارية في تمويل الجزء المتبقي من الأصول غير الجارية، وهذه حالة من التوازن المالي، وكلما زادت قيمة العجز تعقدت الوضعية المالية للمؤسسة أكثر.

0 = FRNG : رأس المال العامل معدوم وهي حالة نادرة جدا وتمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات (الخصوم /الأصول)، وتمثل الوضع الأمثل للتوازن المالي حيث تتساوى تماما الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، والأصول الجارية مع الخصوم الجارية وهذا يعني حالة التوازن الأمثل¹.

¹ ميلود بوشنقي، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 52

المبحث الثاني: القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

لقد حظيت نظرية اتخاذ القرارات باهتمام كبت من طرف العديد من الباحثين والعلماء الذين تناولت بالدراسة في مجالات مختلفة كعلم الاجتماع، الإدارة والاقتصاد حيث تعتمد عليها المؤسسة من أجل الوصول إلى حلول رشيدة وعقلانية سبكنها من العمل بشكل جيد، ففي حالة وجود مشكلة إدارية فهي تتطلب حبل معيناً وأن تكون هناك صورا متعددة لموجهتها تطرح النقاش، وديكن دراستها وتقييمها حت يتم اختيار احلل الأكثر ملائمة، احلل الذي يتم وضعو عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكّت والذي ديكن تنفيذه بأقل تكلفة

المطلب الاول: تعريف اتخاذ القرار والقرارات المالية وانواعه في المؤسسة الاقتصادية

لكل فرد مفهومه الخاص بما تعنيه عملية اتخاذ القرارات فالبعض يعتبرها عملية مشاركة بين الأفراد لتوحيد الرأي، أو محاولة للوصول إلى هدف معين أو تبني موقف لا يثير معارضة الآخرين والبعض الآخر يعتبرها اختيار البديل المناسب من بين البدائل متعددة و مادامت هناك حالات تختلف الآراء في معالجتها و إيجاد الحلول لها فإن الأمر يستدعي اتخاذ قرار بشأن هذه الحالات . و في الحالات الاقتصادية تزداد هذه الحالات و المشاكل تعقيدا و تصبح القرارات أكثر صعوبة لما لها من أثر كبير على نشاط القطاعات الاقتصادية، و غالبا ما يقاس هذا الأثر بالقيم النقدية المعبرة عن درجة الربحية أو الخسارة المحققة.

لذلك فالقرار هو جوهر العملية الإدارية في أي تنظيم سياسي أو اقتصادي أو ثقافي لأن هذا التنظيم يتطلب إصدار الأوامر من جهة و ضرورة تنفيذها من جهة أخرى حتى يتم تنفيذ النشاط بإحكام و فعالية للوصول إلى الهدف الذي يسعى التنظيم تحقيقه¹.

ويعتبر القرار المتخذ سليما برأي بيتر دريكر Druker peter إذا اتصف بالمرونة و قابلية التغير والحركة لتأمين إمكانية المقارنة و المفاضلة بين البدائل الممكنة، وقد يكون القرار رفضا لكل البدائل المطروحة للاختيار و عدم القيام بأي عمل محدد و عندما يدعى القرار المتخذ القرار، والقرار يعود لعدة

¹ بلحاج فتحية، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية / العدد: 07 -2016، ص270

أسباب منها عدم وضوح كل البدائل المتاحة للاختيار أو المفاضلة أو عدم رغبة المقرر في اختيار البدائل تفاديا للالتزام أو الارتباط بعمل يؤدي إلى الضرر بمصلحة أو بمصالح إدارته¹

يعرفه مجدي عزيز إبراهيم : «بأنه صياغة إنشائية لها طابع تطبيقي يتحقق من خلال مجموعة

من الإجراءات أو العمليات أو الأداءات التي تسيّر العمل نحو الأهداف المرسومة له²»

عرف بارنرد القرار على أنه :«تكثيف العديد من البدائل، أي أنه عبارة عن اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر من البدائل المتاحة، وأن يؤشر باستمرار قدرات المدير الناجح في مجال اتخاذ القرار » .

2:اتخاذ القرار:

هو بالدرجة الاول عملية عقلية رشيدة تبلور في عمليات فرعية في البحث، المقارنة، الاختيار فتشير إلى العملية التي تبني على الدراسة و التفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، أي الاختيار و التفضيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة، إن عملية اتخاذ القرارات تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة. و قد تكون المشكلات القائمة واضحة و معروفة الأبعاد والجوانب أو قد تكون غامضة بالنسبة لعمقها وأبعادها و الأسباب المكونة لها، أو قد تكون غير موجودة في الأساس لكن حذر الإدارة واستطلاعها للظروف المحيطة تجعلها تتنبأ بتوقع حدوثها. لذلك تقوم الإدارة في كل الحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات بتجميع كل ما يلزمها من بيانات و معلومات و تحليل ما يحيط من ظواهر وعوامل مختلفة لتساعد في الوصول إلى القرار الرشيد بعد تحديد البدائل و تقييمها من أجل أن يكون القرار مناسباً لتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله³.

والمقصود هنا أن عملية اتخاذ القرار تتصف بالعقلانية والرشد وتتكون من عدة عمليات على التوالي :فالبحت يعني تجميع المعلومات المتاحة وتحليلها هدف الوصول إلى تصورات واقعية أي يحمل مدركات الإنسان وخبراته واتجاهاته

¹ بلحاح فتحيه ، المرجع السابق،ص271

² أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت،ص328

³ بلحاح فتحيه، المرجع السابق،ص271

ودوافع و أهداف، و أما بالنسبة للمقارنة فتعبر الفاضلة بُت البدائل المتاحة، الاختيار، البدائل الأفضل التي تحقق إشباع الرغبات وتحقيق الأهداف¹.

وقد تعددت لتعريف المرتبطة بعملية اتخاذ القرار نوجزها فيما يلي:

عملية اتخاذ القرار هي نشاط فكري وذهن². وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل ذهن فكر وموضوع (الحل) الأنسب للمشكلة، على أساس مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار، في سبيل الوصول الاختيار القرار الأنسب والأفضل.

يعرف بأنه: «مصطلح يشير إلى عملية ديناميكية، تسود في المنظمة بين كافة المشاركين

في اختيار السياسة الملائمة للتسيير والتنظيم» .

وهو عملية ديناميكية يتم القيام بها لاختيار البديل الانسب من بين المجموعات البدائل المتاحة في ظل ظروف معينة وبتوفر معلومات معينة من أجل تحقيق هدف معين.

إن اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير، وإن مقدار النجاح

الذي يحققه أية مؤسسة إنما يتوقف أولاً على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب اتخاذها، وبما لديهم من مفاهيم تضمن أن تكون القرارات الإدارية ذات فاعلية أكيدة .

الفرع الاول :القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها الشركة في مختلف نشاطاتها، إذ تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة، وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح. فالقرار المالي هو قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الموجودات، إذ تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للشركة، يمكن تعريف القرارات المالية انها تلك القرارات المتعلقة

¹ ساسي هادف نجاة، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، ص14

² طاهر حسن، مقرر اتخاذ القرار وإدارة الالتزامات (مراحل اتخاذ القرار وانواعه) كلية إدارة الأعمال، 2019، ص5

بالجانب المالي في المؤسسة كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

وتعرف القرارات المالية على أنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المدير المالي بتحليل القوائم المالية أو التقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية¹.

القرار المالي هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة².

ومن خلال استقراء عملية اتخاذ القرار نستنتج أنها تتألف من العناصر التالية:

وجود مشكلة: هذا يعني أن يجد المسير أمامه مشكلة محددة تتطلب حلا

توفر بدائل مختلفة: أي هناك طرقا مختلفة أمام المسير لينتقي منها أجدرها.

جود هدف: يسعى إليه متخذ القرار ويمثل ذلك الهدف تحقيق أقصى عائد أو اقل تكلفة

توفر الوعي والإدراك في اختيار البديل: إذ لا يمكن أن نتصور البديل المرجح دون دراسة للنتائج المتوقعة من كل بديل

المناخ الذي يتخذ فيه القرار: أي الجو الذي يتم فيه اتخاذ القرار وما يتضمنه من اعتبارات منها: (شخصية متخذ القرار، ما سبق اتخاذه من قرارات داخل المنظمة، الظروف التي تحيط بعملية اتخاذ القرار)³

¹ بن زين مريم و تيوري ابتسام، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG وحدة -برج بوعريش- خلال فترة (2015-2018)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص:

ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي -، برج بوعريش، 2018-2019، ص05

² إبراهيم عبد العزيز شبحا، أصول الإدارة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 341

³ بن زين مريم و تيوري ابتسام، المرجع السابق، ص06

الفرع الثاني: انواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تسعى القرارات المالية إلى تحقيق الاستخدامات الأفضل لرأس مال المؤسسة (أصول) والتكوين الأمثل للهيكل المالي (خصوم)، وذلك عن طريق تخطيط مالي مسبق، فعند الشروع في اتخاذ أي قرار يجب توفر الفرد الذي يمتلك من المواصفات والمهارات ما تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة بحيث تختلف القرارات من حيث درجة الأهمية ويمكن تصنيفها إلى قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح.

أو لا: قرار التمويل

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد في القرارات الأخرى التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عام، تعد من اعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية و هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل للمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لتكلفة التمويل والنتائج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم¹

يعرف قرار التمويل كذلك بأنه "الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتمثل في تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة الشركة، وهو الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية، وأن قرار التمويل يتعلق باختيار الهيكل المالي للشركة ويعني ذلك تحديد نسبة التمويل من تمويل قصير الاجل ومن تمويل طويل الأجل¹

مصادر التمويل الداخلية: التمويل الداخلي هو كل الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من هيكلها

التنظيمي، أي من مصادرها الداخلية كالمساهمين مثلاً وتكون تحت تصرفها، وهي نوعان:

التمويل الذاتي: أي تمويل المؤسسة نفسها بنفسها، وهو ذلك الفائض الذي يستخلص من نشاطها

في فترة الاستغلال والذي يسمح لها بتمويل مشاريعها انطلاقاً من مواردها الذاتية، وهذه الأموال

¹ خاتم نوري كاكه حمه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة السليمانية، العراق، 2019، ص1

تكون في شكل مخصصات اهتلاك، مؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح الغير الموزعة.

-التدفقات المالية :وهي عبارة عن حركة النقود داخل المؤسسة والمعبرة عن كمية المنتجات،

الخدمات أو النقود المحولة خلال فترة زمنية ما، وقد تكون تدفقات داخلية أو خارجية.

-مصادر التمويل الخارجية :او لتمويل الخارجي هو تلك السيولة او التسهيلات التي المالية والتي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجة عن ادارتها ومالكها ومسيرها، ومصادرها اما ان تكون لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة¹

-العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار المزيج التمويلي لاتخاذ قرار التمويل المناسب و منها ما يلي - :الدخل: يمكن للمنشأة من الاستعانة موال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل، وهذا ما يعرف لتجارة ملكية فقد تؤدي إلى دفع معدل العائد على أموال الملكية وتسمى هذه العملية لرافعة المالية، ويمكن إيجادها لقانون التالي: **الرافعة المالية= القروض طويلة الأجل/موجودات المنشأة**

الرافعة التشغيلية: تؤثر في مدى درجة الاعتماد على الديون لأنها تمثل معدل التغيير في الربح قبل الفوائد والضرائب / معدل التغيير في المبيعات -معدل نمو واستقرار المبيعات: حيث كلما كانت المبيعات كبيرة زادت القدرة على استخدام الديون

الربحية: كلما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون اقل للاعتماد على الأرباح المحتجزة

¹ قرنفة شلغام و هناء بن بخمة، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص :إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-،2020،ص8

المرونة المالية: قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقا للتغير الذي يحصل في احتياجات الأموال أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة ومصادر التمويل، ولتالي فان الديون توفر مرونة أكثر حيث انه متوفر جال مختلفة ومعايير تناسب مع حاجة المؤسسة¹

التوقيت: بمعنى استخدام المزيج المناسب في الوقت المناسب، مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال

المخاطرة: حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطر المالية على نشاط المؤسسة

هيكل الأصول: تعتبر الأصول الحصة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبير كلما كانت القدرة في الحصول على قروض أعلى أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر

تطبيق القرارات وفقا أهميتها:

وصنفت وفقا ذلك المعيار إلى ثلاث:

القرارات الاستراتيجية: تتخذ من طرف الإدارة العليا لها علاقة بالتنظيم الإداري وتتميز القرارات هنا بالثبات النسب طويل الأجل، فيها ضخامة الاعتمادات الدلالية، أهمية الآثار والنتائج التي تحدث في مستقبل عمل التنظيم

القرارات التكتيكية: التي تتخذ من طرف الإدارة الوسطى وتهدف إلى وفّت الوسائل اللازمة بغية تحقيق الاهداف وترجمة الخطط بناء الهيكل التنظيمي، تحديد عملية العلاقات بين العمال، تفويض السلطات وقنوات الاتصال.

القرارات التنفيذية: تتخذ من طرف الإدارات التنفيذية تتعلق مشكلة تنفيذ النشاط، فهذه القرارات تتميز لا تحتاج والبحث من قبل متخذها، فهي تكون والتجارب السابقة وتكون بطريقة تلقائية².

¹ المرجع السابق، ص 10

² محمد حافظ حجازي: دعم القرارات في المنظمات، ط 6، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 4006، ص 70

2. الاستثمارات:

يعني اختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات في الأصول الثابتة والأصول المتداولة لتعظيم ثروة الأسهم ويعني ايضا يعرف قرار الاستثمار بأنه "هو القرار الذي يقوم على صرف الانفاق الفوري من أجل الاستفادة من الربح على عدة فترات متتالية¹، و عادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى: قرارات استثمارية قصيرة الأمد، قرارات استثمارية طويلة الأمد

أنواع القرارات الاستثمارية

- قرار الشراء: ويقصد به الرغبة في حيازة أصل مالي، ويتم هذا القرار عندما تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أكبر من القيمة السوقية الحالية للأصل المالي المقصود تداوله.

- قرار البيع: ويلجأ لهذا القرار إذا كانت القيمة السوقية للأصل المالي أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

- قرار عدم التداول: ويلجأ لهذا القرار إذا كانت القيمة السوقية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة متساوية.

أهمية القرار الاستثماري:

إنه رهان في المستقبل، وان عناصره كثيرة تجعل من التوقعات التي انطلقنا منها لاتخاذ قرار الاستثمار توقعات مضللة، فأي خطأ في تقدير نمط حركة السوق وقوة المنافسة، ونوعية المنتجات المراد انجازها، أو العتاد المستعمل، يقلب النجاح إلى فشل، ونادر ما نجد شركات لم تقع في اليوم ما المستعمل، يقلب النجاح إلى فشل، ونادر ما نجد شركات لم تقع في اليوم ما في مثل هذه الصعوبات

¹ خاتمة نوري كاكهه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان لدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة السليمانية، العراق، 201، ص 12

3. قرار الارباح:

يعني اختيار السياسة المثلى لتوزيع الأرباح بما يحقق تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة¹ وللأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم. "

محاذير قرار توزيع الأرباح: يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره المحاذير التالية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه وأهمها:

- تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباحا غير كافية.

- على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الاحتفاظ بسيولة نقدية

- على المؤسسة أن تعرف كل احتياجاتها المالية الخاصة بالاستثمارات المستقبلية في المدى الطويل.

- أن يعمل على التخفيض من أثر الضريبة على الاحتياجات المالية وكذلك على السيولة النقدية.

¹ فضلول نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص9

المطلب الثاني: خصائص اتخاذ القرارات المالية واهدافه في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الاول: خصائص القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

اتخاذ القرار المالي يتسم بخصائص عديدة نذكر منها:

- أنه عملية ذهنية فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح إن اختيار البدائل لا يتم عشوائيا وانما يكون وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل.

- أنها عملية اجرائية فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر إتخاذ القرار ت إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد وتعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها مصل وضع القرار موضع التنفيذ.

- تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرار ت المالية فحيثما لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هناك اختيار ومن ثم لا يكون هناك اتخاذ القرار ت وانما يكون الامر اجبار على أمر معين.

- أننا لا نختار البديل الامثل لان المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع وربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار لذلك فان الاختيار يتوجه إلى البديل الانسب وهو الذي يتناسب مع الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال قد يكون اختيار اساليب انتاج نصف آلية بديلا مناسباً للدول النامية في بعض الصناعات بدلا من أساليب الكاملة الميكانيكية.

- إن عملية اتخاذ القرار ت المالية مرتبطة بالمستقبل فنحن نستخدم القرارات في الوقت الحاضر ولكن تنفيذ القرار وأثاره ستكون في المستقبل وهذه الخاصية تؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرار ت لأنها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل فضلا على التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الثاني: اهميته القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

اتخاذ القرارات المالية عملية مهمة كأي عملية في المؤسسة لا يمكن ويدرك أهمية وضوحها ودقتها وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها. وتكمن أهمية اتخاذ القرار وسوف نعرض أهميتها في النقاط الآتية:

اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: لكل ذي مهنة أدواته التي يستخدمها في عمله فالنجار أدواته

المنشار والكاآب أدواته القلم والجندي أدواته البندقية. وهنا نسأل ماهي أداة المدير في عمله اليومي أن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي أن اتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الاداري حيث يقرر ما يجب عمله وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستواه الإداري¹.

-إن اتخاذ القرارات له أهمية بالنسبة للفرد أو المؤسسات المختلفة حيث أنه لا يمر يوم في حياة الفرد إلا وعليه اتخاذ قرار وكذلك في المؤسسات التي تضع نصب عينيها النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من الخطط التي وضعتها.

تعد عملية اتخاذ القرار الإداري جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية وهي عملية

اختيار لإستراتيجية أو لإجراء، وهذه العملية منظمة ورشيدة وبعيدة كل البعد عن العواطف، ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب²

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصده قرار فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل الانشطة المنظمة وتحديد مستقبلها ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة أو أداء أي وظيفة ادارية ما لم يصدر بصدها قرار بحده من يقوم بها ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة، وغير ذلك.

القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل في مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها فلا شك أن قرار شركة السيارات اليابانية بإنتاج السيارة الصغيرة مبدأ مدى بعيد مكن هذه الشركات من النجاح في إنتاج السيارات الصغيرة وصعوبة وعدم مقدرة الشركات الامريكية منافستها

¹ مصطفى رجي عليان، اسس الادارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2007، ص71

² كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص31

كما فشل شركة IBM في اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة انتاج الشركات ومنه يلعب القرارات الاستراتيجية دور هاماً في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي والقرارات المالية في المؤسسة

وعلى ضوء ما ورد في سابقنا نكون قد وقفنا على أثر الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، تتأثر المؤسسة الاقتصادية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية عند اتخاذ قراراتها المالية اذ يعتبر الهيكل المالي وتمويلي له السلطة في توجه القرارات المالية واتخاذها لأنه له الأثر الكبير في توجيهها، والتي تخص جانب الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح². إذ أنها تختار هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات وذلك من خلال وضع هيكل مالي مستهدف من شأنه أن يوضح الرؤية أمام متخذي القرارات خاصة المالية (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح)،

وتتوقف القرارات المالية المتخذة بشكل رشيد وفعال من خلال قدرة المؤسسة على تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي، ومدى استخدام مختلف المصادر التمويلية المتاحة لديها بكفاءة وفعالية بما يضمن لها تعظيم القيمة السوقية تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل المؤسسة، فكلما كان القرار المالي رشيداً كلما أدى ذلك للوصول للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة؛

¹ نفس المرجع السابق

² أحمد صديقي وآخرون، تأثير الهيكل المالي والتمويلي على القرارات المالية في المؤسسة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع04، ص77

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل :

تهدف الشركة في إطار نشاطها الرئيسي إلى النمو والاستمرار في بيئة متغيرة نتيجة ديناميكية الأسواق التي تمد هذه المؤسسات بالمدخلات اللازمة أو من ناحية تغيير استراتيجيات المؤسسات المنافسة بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك تعمل الشركة على التكيف مع هذه المتغيرات من خلال تحكمها في الأدوات اللازمة لمواكبة هذه التطورات. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعمل الشركة على التحكم فيها بغرض المحافظة على التوازنات المالية الرئيسية للشركة بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (النمو والاستمرار).

تهدف في هذا الفصل إلى التطرق لأهم الأدوات المالية الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للشركة، بغرض تشخيص نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من هاته المزايا في حالة كانت ميزة إيجابية للشركة، وتصحيح مكامن الضعف إن كانت الميزة سلبية.

وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

المبحث الثاني : التحليل بواسطة جداول (حسابات النتائج ، سيولة الخزينة).

المبحث الأول : بطاقة فنية عن الشركة.

من أجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر ، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في شركة سوف للدقيق وذلك استنادا إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الشركة محل الدراسة .

المطلب الأول : التعريف بالشركة وموقعها.

الفرع الأول : التعريف بشركة سوف للدقيق.¹

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 1999/12/21 بمساهمة ثلاثة شركاء، وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقا وتحدها غربا حظائر ومباني للخواص أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوبا مباني سكانية ، تقدر مساحتها

ب 9000 م مقسمة منها 600 م لممارسة العملية الإنتاجية و 480 م مخصصة لمخازن المواد منها 20 م للإدارة ، تتكون المؤسسة من 35 عامل منهم 25 مؤمنين و 10 مؤقتين .

ويتمثل نشاط المؤسسة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من الفرينة و السميد والنخالة و المسلات حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعية اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش ببسكرة حيث تستخدم من القمح الصلب 68% في إنتاج السميد ، و 10 % في إنتاج المسلات ، و 18% في إنتاج النخالة الصفراء ، و 04 % فضلات .

أما المبيعات فهي تباع كل منتج في مواصفات وأوزان مختلفة ، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعا لطبيعة الطلب ، في حين تقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عبر قنوات توزيع مختلفة .

* مؤسسة سرولكس لإنتاج العجائن .

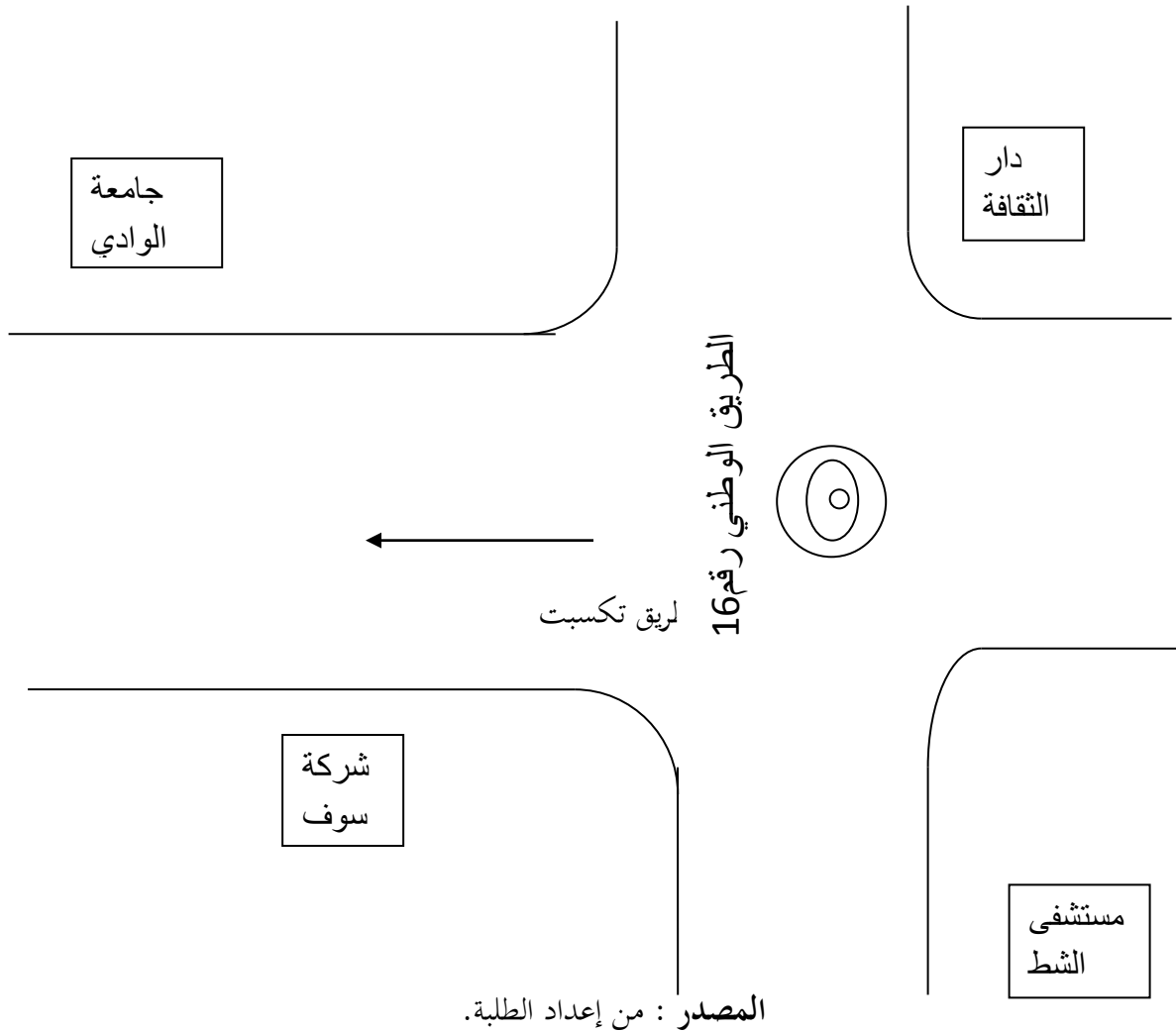
¹ - مقابلة شخصية مع مدير الشركة.

* مؤسسة كيبا لإنتاج العجائن .

*تجدر الإشارة أن في إطار توسيع نشاط المؤسسة أنه يتم إنجاز ورشة لصناعة العجائن والكسكس قيد الإنجاز.

الفرع الثاني : موقعها.

الشكل رقم(01) : مخطط يوضح موقع المؤسسة.



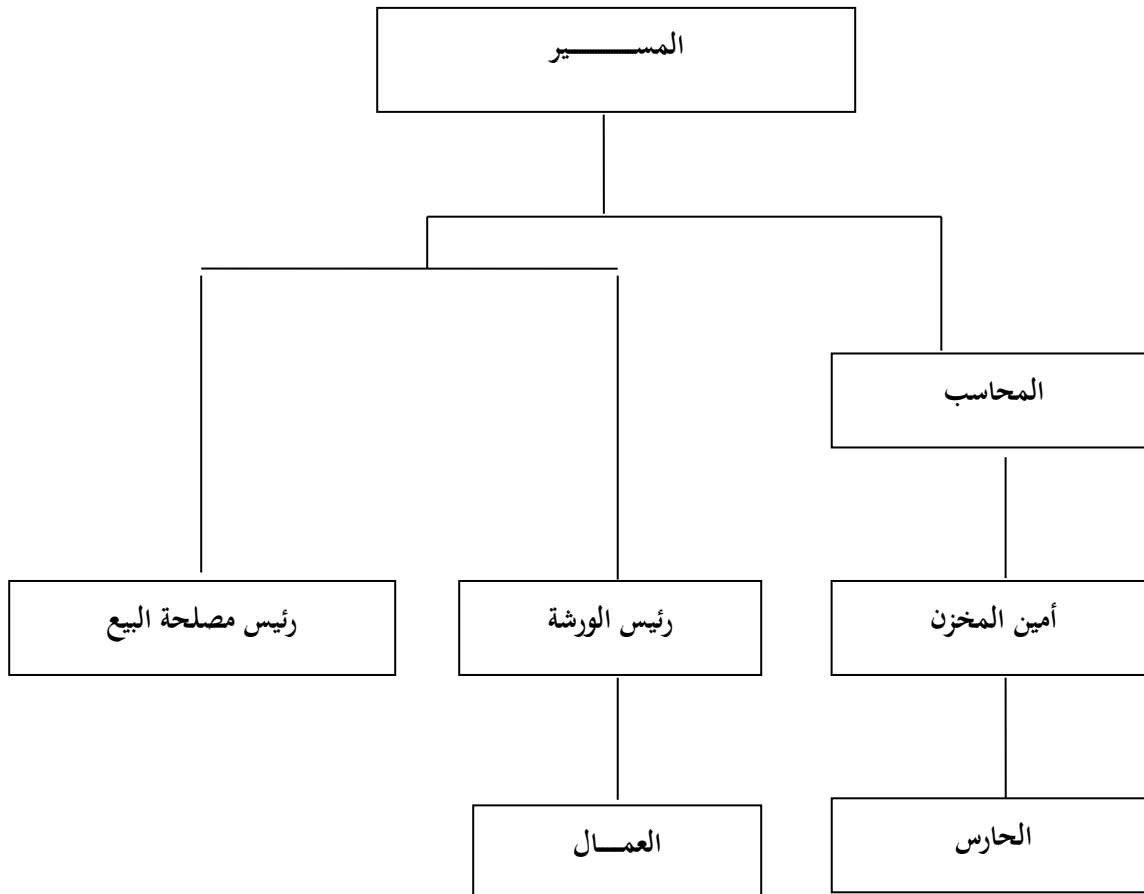
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة.

تشكل هيكل المؤسسة كالتالي :

- 1) المدير : وهو صاحب المؤسسة والمشرف عليها .
- 2) المحاسب : ويهتم بالأمور المالية كسعر المبيعات والأرباح وغيرها .
- 3) رئيس مصلحة البيع : تنحصر مهمته في التعامل مع الزبائن .
- 4) رئيس الورشة : نحصر عمله على تنظيم الإنتاج داخل الورشة .
- 5) العمال : يقومون بعملية الإنتاج داخل المؤسسة وينقسمون إلى فوجين الأول يعمل في ورشة إنتاج السميد والثاني في ورشة إنتاج العلاف.

6) مخطط الهيكل التنظيمي للشركة :

الشكل رقم (02) : مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث : هياكل الشركة ومراحل إنتاجها.

الفرع الأول : هياكل وتركيبات الشركة.

تحتوي ال على عدة تركيبات وهياكل والتي تم إنجازها من طرف مؤسسات أجنبية فالتركيب الخاص لإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الإيطالية (loporchpo) أما التركيب الخاص بإنتاج الفرينة فلقد أنجز من طرف مؤسسة تركية (irmak) وللمؤسسة هياكل وتركيبات عديدة منها :

- 1) مطحنة لطحن القمح الصلب ب 600 قنطار .
- 2) مطحنة لطحن القمح اللين ب 1200 قنطار .
- 3) مطحنة لطحن كل من القمح الصلب واللين بسعة 500 قنطار .
- 4) خزان رئيسي 10000 قنطار ويضم أربعة أجزاء .
- 5) خزان للقمح الصلب ذو سعة 5000 قنطار .
- 6) خزان للقمح اللين ذو سعة 5000 قنطار .
- 7) مخزن (مستودع) ذو سعة ألف قنطار من المنتجين .
- 8) ورشتان لإنتاج السميد والفرينة و أخرى لإنتاج العجائن قيد التركيب .
- 9) مبنى إداري.
- 10) خزان للماء.
- 11) الجسر الوزن.
- 12) شاشة مراقبة .

الفرع الثاني : توضيح مراحل الإنتاج.

تتكون عملية الإنتاج من عدة مراحل وهي :

1) مرحلة التنظيف : و تتضمن هذه المرحلة ما يلي :

* **وزن القمح :** عند وصول المواد الولية للمؤسسة يتم نقلها بوسائلها الخاصة ووزنها بالجرس الوزن ثم تفريغها ووزن الشاحنة فارغة لمعرفة كمية المواد الواردة.

* **التنظيف الأولي :** يتم فيها نقل المواد الأولي من المطمور الأرضي للخزان الرئيسي مروراً بآلات التنظيف حسب نوعية القمح .

* **التنظيف الثاني :** يتم تنقية القمح وفرزه بآلات متخصصة ، كالألة التي تقوم بفرز نوع معين من الفضلات المتضمنة للقمح .

2) **مرحلة التحضير :** ويتم في هذه المرحلة تبليل القمح بعد عملية التنظيف الثانية حيث يكون القمح مصفى ومنقى فيوضع في خزان خاص ، إذ تقاس درجة الرطوبة لمعرفة كمية الماء الواجب إضافته للقمح (لكل نوعية قمح درجة رطوبة خاصة) .

3) مرحلة الطحن : و تظم المراحل التالية :

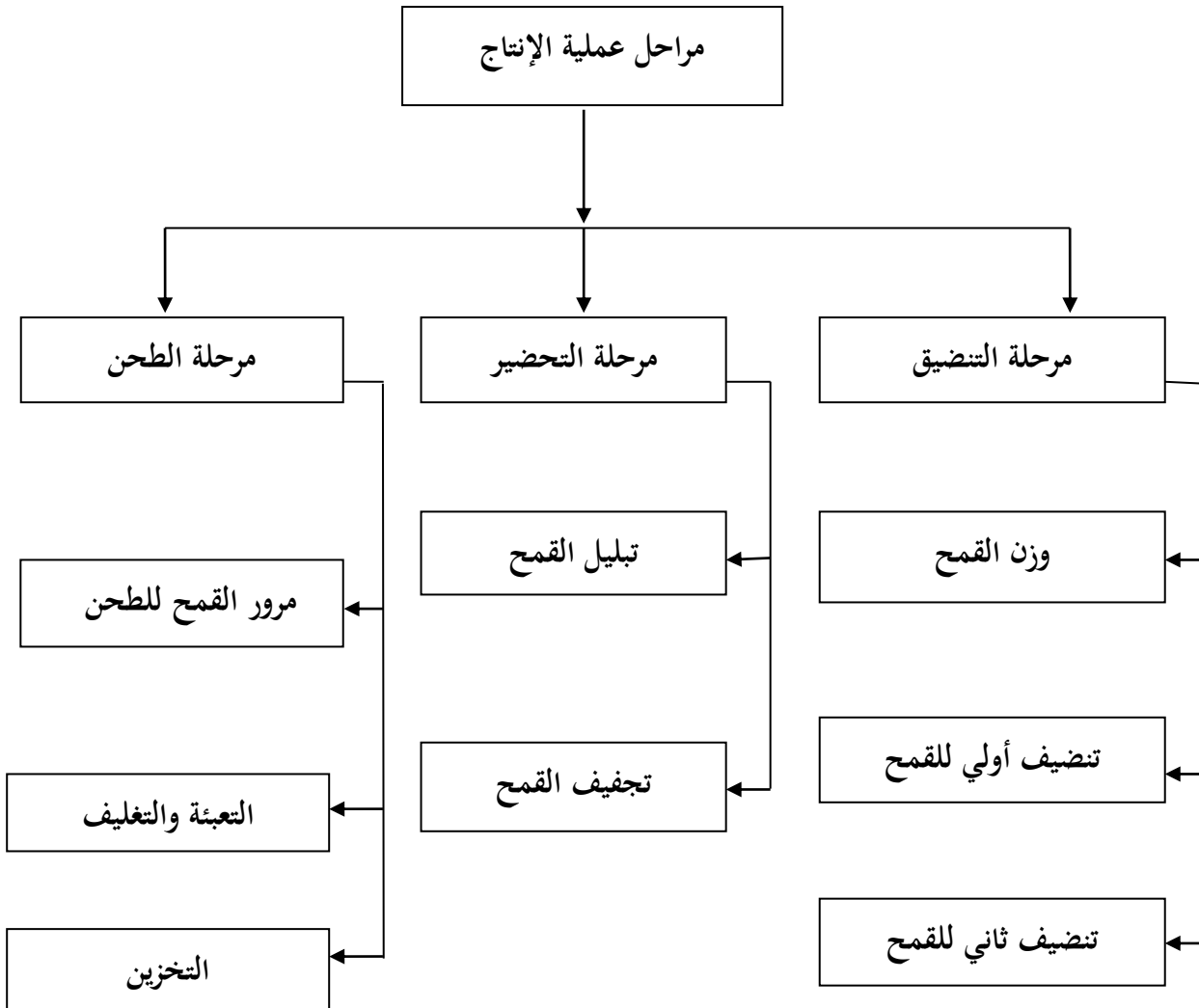
* **مرحلة مرور القمح للطحن :** وتتمثل هذه المرحلة في نقل القمح المهيأ للطحن عبر الآلات المتخصصة حيث يتم فيها طحنه .

* **مرحلة التعبئة والتغليف :** ويقصد بها تعبئة المنتجات التامة الصنع (السميد ، الفرينة، السمالات ، والنخالة) في أكياس خاصة في أوزان مختلفة .

* **مرحلة التخزين :** بعد التعبئة في أكياس ترسل هذه الأكياس للمخزن في انتظار بيعها.

4) مخطط يوضح مراحل الإنتاج :

الشكل رقم (03) : مخطط يوضح مراحل الإنتاج.



المصدر : وثائق مقدمة من طرف إدارة المؤسسة.

المبحث الثاني : تحليل الهيكل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي أو المشخص المالي و يستقرئ منها ملاحظته و استنتاجاته المعلومات المستقاة من الوثائق المحاسبية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول : التحليل الذمي للهيكل المالي

$$FR=CP-AI$$

$$=Ac-Dct$$

	2018	2019	2020	2021
أموال دائمة (CP)	388,360,093.05	402,345,064.89	404,853,984.62	428,224,430.90
أصول ثابتة (AI)	486,094,481.56	438,147,260.04	374,767,642.85	303,205,131.24
راس مال FR العامل	- 97,734,388.51	- 35,802,195.15	30,086,341.77	125,019,299.66

	2018	2019	2020	2021
أصول متداولة (AC)	187,710,905.23	170,069,963.24	160,074,153.73	251,692,080.37
ديون قصيرة الأجل (DCT)	285,445,293.75	205,872,158.39	129,987,811.96	126,672,780.72
FR	-97,734,388.52	-35,802,195.15	30,086,341.77	125,019,299.65

0 < رأس مال العامل لسنة 2018, 2019 FRNG

هذا يعني أن الموارد الثابتة أقل من الاستخدامات الثابتة وتم تمويله بالخصوم المتداولة قصيرة الاجل مما يناقض قاعدة

التوازن الوظيفي ويعرض المؤسسة لمخاطر مالية

0 > راس المال العامل صافي لسنة 2022 FRNG2020

هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي الوظيفي أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الاستخدامات الثابتة وحققت فائض مالي يستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة مما يوفر للمؤسسة هامش أمان مال

المطلب الثاني : التحليل الوظيفي للهيكل المالي

الموارد	لاستخدامات
الموارد الدائمة R_d الأموال الجماعية الديون م و ط الجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة E_s لاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال R_{ex} مستحقات المورد ملحقاته	لاستخدامات الاستغلال E_{ex} لمخزونات الاجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها
موارد الخزينة R_T	استخدامات خارج الاستغلال E_{hex}
الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة E_T المتاحات
مجموع الموارد (R بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات (E بقيمة إجمالية)

المعادلة الأساسية للخزينة :

نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية الى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي حيث نطلق من قاعدة التوازن الميزانية لان مجموع الموارد يجب أن تساوي مجموع الاستخدامات

$$R = E \Rightarrow R_D + R_{exp} + R_{hexp} + R_T = E_s + E_{exp} + E_{hexp} + E_T$$

$$\underbrace{R_D - E_s}_{FR_{ng}} = \underbrace{(E_{exp} - R_{exp})}_{BFR_{exp}} + \underbrace{(E_{hexp} - R_{hexp})}_{BFR_{Hexp}} + \underbrace{(E_T - R_T)}_{T_{ng}}$$

$$FR_{ng} = \underbrace{BFR_{exp} + BFR_{Hexp}}_{BFR_g} + T_{ng}$$

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

ميزانية وظيفية لسنة 2019

الاستخدامات		الموارد	
الاستخدامات الثابتة		موارد الثابتة	
الاجمالي الاصول الثابتة والعينية	754,445,820.58	رأس المال الثابت	225,000,000.00
الاجمالي الاصول المعنوية	66,000.00	ديون مالية طويلة المدى	105,412,012.90
تثبيبات مالية اجمالية	142,260,900.45	الإهلاكات المؤونات	463,332,890.77
		احتياطيات اخرى	71,933,051.99
أجمالي الاستخدامات الثابتة	896,772,721.03	مجموع موارد الثابتة	865,677,955.66
أصول متداولة		الخصوم المتداولة	
حقوق الزبائن	44,846,076.79	الموردين	176,122,885.81
تسبيقات حساب مدفوعات الموردين	1,153,498.20	تسبيقات والحسابات المدفوعة من طرف الزبائن	0.00
المخزونات	38,549,433.65	ديون جيبانية واجتماعية	2,062,753.91
الاعباء الاستغلال المعينات المسبقة	0.00	منتجات مدفوعة ومسبقة	0.00
الضرائب	15,774,769.64		
أصول المتداولة للاستغلال	100,323,778.28	الخصوم المتداولة للاستغلال	178,185,639.72
ضمم مدنية متنوعه	0.00	ديون طويلة الاجل	27,686,268.67
تكاليف خارجة الاستغلال معانية مسبقة	0.00	منتجات مدفوعة مقدما	0.00
الاصول المتداولة خارج الاستغلال	0.00	خصوم متداولة خارج الاستغلال	27,686,268.67
المحتات	74,453,614.74	الاعتمادات البنكية الجارية	250.00
الاجمالي الاصول المتداولة	0.00	الاجمالي الاستخدامات	0.00
خزينة الاصول	74,453,614.74	خزينة الخصوم	250.00
الاجمالي الاصول المتداولة	174,777,393.02	أجمالي الخصوم المتداولة	205,872,158.39
الاجمالي الاستخدامات	1,071,550,114.05	اجمالي الموارد	1,071,550,114.05

من اعداد الطلبة الباحثين

المؤشرات	
رأس مال العامل	31,094,765
احتياج رأس مال العامل	-
الاستغلال	77,861,861
احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال	-
الاستغلال	27,686,269
احتياج رأس مال العامل	-
الاجمالي	105,548,130
خزينة الصافية	74,453,365

Check (=0)

-

من اعداد الطلبة الباحثين

الميزانية الوظيفية 2020:

الاستخدامات		الموارد	
الثابتة الاستخدامات		الثابتة الموارد	
إجمالي الأصول الثابتة الملموسة	757,628,170.58	رأس المال الثابت	225,000,000.00
أصول ثابتة		ديون مالية طويلة المدى	93,955,284.32
إجمالي الأصول غير الملموسة	66,000.00	الإهلاكات المؤنات	530,744,857.95
إجمالي الأصول المالية الثابتة	143,110,900.44	احتياطيات أخرى	85,898,700.30
إجمالي استخدامات الثابتة	900,805,071.02	مجموع الموارد الثابتة	935,598,842.57
الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة	
حقوق الزبائن	48,873,227.65	ديون الموردين	91,161,500.60
تسبيقات الحساب المدفوعة		التسبيقات وحسابات مدفوعة من طرف الزبائن	0.00
للموردين	1,083,883.20	ديون جيبائية واجتماعية	4,234,603.34
المخزونات	41,346,506.96	منتجات مدفوعة مسبقا	
اعباء الائتغال المعانة مسبقا			
الضرائب	15,831,565.13		
الأصول المتداولة لاستغلال	107,135,182.94	الخصوم المتداولة لاستغلال	95,396,103.94
ذمم مدينة متنوعة	0.00	ديون طويلة الاجل	34,591,458.03
تكاليف ا خارج لاستغلال المعية	0.00	منتجات مدفوعة مقدما	0.00
مسبقا			
الأصول المتداولة خارج	0.00	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	34,591,458.03
الاستغلال			
المتاحات	57,646,400.58	الاعتدات البنكية الجارية	250.00
القيم المالية القابلة لتوظيف	0.00	الإجمالي الاستخدامات	0.00
خزينة الأصول	57,646,400.58	خزينة الخصوم	250.00
إجمالي الأصول المتداولة	164,781,583.52	الإجمالي أصول المتداولة	129,987,811.97
الإجمالي الاستخدامات	1,065,586,654.54	الإجمالي الموارد	1,065,586,654.54

المؤشرات	
رأس مال العامل	34,793,772
احتياج رأس مال العامل	
الاستغلال	11,739,079
احتياج رأس مال العامل خارج	
الاستغلال	- 34,591,458
احتياج رأس مال العامل	
إجمالي	- 22,852,379
خزينة الصافية	57,646,151

Check (=0)

-

الميزانية الوظيفية 2021:

الاستخدامات		الموارد	
الثابتة الاستخدامات إجمالي الأصول الثابتة العينية إجمالي الأصول المعنوية التثبيات المالية الاجمالية incorporelles brutes Immobilisations financières brutes		الثابتة الموارد	
	758,900,213.38	رأس المال الثابت	225,000,000.00
	66,000.00	ديون مالية طويلة المدى	91,697,905.81
	143,110,900.46	الإهلاكات المؤنات	603,579,412.37
		احتياطيات اخرى	111,526,525.09
اجمالي استخدامات الثابتة	902,077,113.84	مجموع الموارد الثابتة	1,031,803,843.27
الأصول المتداولة حقوق الزبائن تسبيقات الحساب المدفوعة للزوردين المخزونات اعباء الايتغال المعانية مسبقا الضرائب الأصول المتداولة لاستغال		الخصوم المتداولة	
	102,333,275.43	ديون الموردين	84,379,455.33
	1,083,883.20	التسبيقات وحسابات مدفوعة من طرف الزبائن	
	48,360,829.63	ديون جبائية واجتماعية	5,146,524.86
	278,628.08	منتجات مدفوعة مسبقا	
الأصول المتداولة لاستغال	152,056,616.34	الخصوم المتداولة لاستغال	89,525,980.19
نم مدنية متنوعة تكاليف ا خارج لاستغال المعية مسبقا الأصول المتداولة خارج الاستغال	0.00	ديون طويلة الاجل	37,146,800.53
	0.00	منتجات مدفوعة مقدما	0.00
	0.00	الأصول المتداولة خارج الاستغال	37,146,800.53
المتاحات القيم المالية القابلة لتوظيف خزينة الأصول	104,342,893.81	الا عتدات البنكيه الجارية	
	0.00	الاجمالي الاستخدامات	0.00
	104,342,893.81	خزينة الخصوم	0.00
اجمالي الأصول المتداولة	256,399,510.15	الاجمالي اصول المتداولة	126,672,780.72
الاجمالي الاستخدامات	1,158,476,623.99	الاجمالي الموارد	1,158,476,623.99

المؤشرات	
رأس مال العامل	129,726,729
احتياج رأس مال العامل الاستغال	62,530,636
احتياج رأس مال العامل خارج الاستغال	-
احتياج رأس مال العامل لاجمالي	37,146,801
	25,383,836
خزينة الصافية	104,342,894

Check (=0)

-

📊 رأس العامل الصافي الاجمالي موجب $FRNG > 0$

هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي الوظيفي أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الاستخدامات الثابتة وحققت فائض مالي يستخدم لتمويل جزء من الاصول المتداولة مما يوفر للمؤسسة هامش أمان مالي

📊 رأس المال العامل الصافي الاجمالي سالب $FRNG < 0$

هذا يعني أن الموارد الثابتة أقل من الاستخدامات الثابتة وأن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالخصوم المتداولة قصيرة الاجل مما يناقض قاعدة التوازن الوظيفي ويعرض المؤسسة لمخاطر مالية

📊 رأس المال العامل الصافي الاجمالي معدوم $FRNG = 0$

هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل كل الاستخدامات الثابتة عن طريق الموارد الثابتة دون تحقيق أي فائض مالي مما يجعل المؤسسة في حالة توازن مالي أمثل وهي حالة نظرية.

حلول المقترحة على المؤسسة :

✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

✓ تخفيض المدة المتوسطة للزبائن وزيادة المدة المتوسطة للموردين

✓ زيادة موارد التمويل قصير الاجل لدعم دورة الاستغلال

✚ عندما تكون الخزينة موجبة $TN > 0$ تستطيع المؤسسة ان تغطي جميع احتياجة الخزينة وتعتبر في حالة الفائض

في التمويل

✚ وفي حالة المعاكسة $TN < 0$ وتعتبر الخزينة في حالة العجز في التمويل →

الخاتمة

الخاتمة:

وفي الاخير وفي ختام بحثنا توصلنا الى مجموعه من الاستنتاجات كون الهيكل المالي لها أثر على القرار المالي فمن بين القرارات التي تتخذها المؤسسات القرارات مالية ، فتهتم الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية بدراسة و اتخاذ القرارات المالية التي من شأنها تعظيم ثروة الملاك ،

- الهيكل المالي هو عبارة عن مزيج من مختلف المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسة لتمويل حاجاتها الاستثمارية، ومهما تنوعت فيمكن تقسيمها إلى مصادر تمويل مقترضة قصيرة الأجل والتي تتمثل في كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، ومصادر تمويل مقترضة طويلة الأجل والتي تتمثل في القروض طويلة الأجل والسندات والاستثمار، ومصادر تمويل مملوكة متمثلة أساسا في الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة؛

- يعبر الهيكل المالي للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها، وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب آخر، وتبعاً لمعيار الملكية والمدة تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل مملوكة طويلة الأجل، مصادر تمويل مقترضة طويلة الأجل

- تتجلى أهمية القرار من كونه جوهر العملية الإدارية ومالية الذي يوجه عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة ومن خلاله يمكن دراسة المشكلة أو الحالة التي قد قدما كبداية للعمليات. فهو تكون قيمة للغاية، واختيار أفضل السبل للمضي حيوي للإدارة؛ لأنه العصب المحرك لجميع العمليات الإدارية والإنتاجية والتي تمثل نشاط المنظمة بكل قطاعاتها ويساعد على الحفاظ على التناغم والاتساق في المجموعة، وبالتالي زيادة كفاءتها. حيث أننا نسعى في عملية صنع القرار، للتوصل إلى نتيجة صحيحة للمشكلة، فهذا يعني أننا قمنا بدراسة جميع البدائل وتم الاختيار الصحيح الممثل بعملية اتخاذ القرار

- تعتبر القرارات المالية من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر، إذ أن قرار اختيار الهيكل المالي يحدد لنا حجم ونوع قرار

الخاتمة

الاستثمار الذي سنتخذه، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.

- يقصد بالهيكل المالي توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للمؤسسة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين أو أموال خاصة.
- تسعى المؤسسة إلى تعظيم ثروة الملاك، وهذا بالاعتماد على قرارات مالية تتعلق بجاني التمويل والاستثمار، ويكون هذا من خلال جملة من العوامل أهمها اختيار وتوفير احتياجاتها المالية، سواء كان مصدر هذه الأموال ذاتية أو غير ذاتية، ومجموع هذه المصادر تشكل لنا الهيكل المالي الذي يعظم ثروة الملاك من خلال تدئية المخاطر وتعظم الأرباح، وبالتالي تحقيق أقصى قيمة للمؤسسة
- ان العلاقة بين الهيكل المالي والقرارات المالية تتأثر بها المؤسسة الاقتصادية بعدد من العوامل الخارجية والداخلية عند اتخاذها قراراتها المالية اذ يعتبر الهيكل المالي التمويلي من اهم عناصره ذلك له اثر كبير في توجيه القرارات المالية.
- صعوبة اتخاذ قرار المصدر التمويلي الأمثل المتاح امام المؤسسة وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي يتأثر بها وطرقه الصعبة التي تحتاج لمتخصصين

أثبتت صحة الفرضيات:

بعد الدراسة النظرية خاصة في الفصل الأول وجدنا أن الهيكل المالي للمؤسسة هو عبارة عن مجموع الأصول والديون، أي أنه عبارة عن مزيج تمويلي بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة. أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى؛

وقد ثبتت صحة الفرضية كون عملية اتخاذ القرار المالي اهم شيء تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها، إذ تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للشركة، وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع

الخاتمة

الأرباح. فالقرار المالي هو قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك الموجودات، إذ تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم القيمة السوقية لشركة

من بين انواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية نجد هناك قرار التمويل وقرارات توزيع الارباح، تسعى القرارات المالية إلى تحقيق الاستخدامات الأفضل لرأس مال المؤسسة (أصول) والتكوين الأمثل للهيكل المالي (خصوم)، وذلك عن طريق تخطيط مالي مسبق، فعند الشروع في اتخاذ أي قرار يجب توفر الفرد الذي يمتلك من المواصفات والمهارات ما تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة بحيث تختلف القرارات من حيث درجة الأهمية ويمكن تصنيفها إلى قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح وهذا ما يشتهه صحة الفرضية الثالثة

توصيات الدراسة:

إصلاح النظام المالي وخلق منتجات مالية مختلفة، فتنشيط السوق المالي وتطويره هو الدعامة الأساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد.

على المؤسسة اعتماد على عملية اتخاذ قرارا الصحيح وذلك راجع للهيكل المالي، ونهوض بالاقتصاد متكامل لها .

تخفيض احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

تخفيض المدة المتوسطة للزبائن وزيادة المدة المتوسطة للموردين

زيادة موارد التمويل قصير الاجل لدعم دورة الاستغلال

قائمة المصادر ومراجع

قائمة المراجع:

اولا :الكتب

1. ميلود بوشنقي، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
2. مؤيد راضي خنفر، "تحليل القوائم المالية"، دار الميسر للنشر والتوزيع، الاردن، 2009 ،
3. مصطفى ربحي عليان، اسس الادارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2007 ،
4. محمد صالح الحناوي و آخرون ، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2004 ،
5. محمد حافظ حجازي:دعم القرارات في المنظمات، ط6 ،دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2006
6. كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007
7. عطا الله علي زبون، استراتيجية التحليل المالي، دار المتبني ، الاردن، 2009، ط1،
8. طاهر حسن، مقرر اتخاذ القرار وادارة الالتزامات (مراحل اتخاذ القرار وانواعه) كلية ادارة الاعمال ،2019،
9. ساسي هادف نجاة، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة،
10. رولا كاسر ،القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالي لمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار راسة تطبيقية علة مديرية العامة للمصارف التجارية ،سوريا، كلية الاقتصاد قسم محاسبة، 2007،
11. ديرانية، رسلان، "محددات الهيكل المالي في الشركات الصناعية الأردنية"، ، الجامعة الأردنية، 1992م.
12. بسدات كريمة، التسيير المالي ،جامعة عبد الحميد ،مستغانم ، الجزائر، 2021-2022،
13. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت،
14. أ إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1993 ،
15. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا:رسائل جامعية.

1. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012،
2. بداح محمد السبيعي، العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة والكويتية،دراسة اختباريه،جامعة الشرق الاوسط ،كلية الأعمال،2012،
3. بن ريانة جهيدة، الميزانية التقديرية كأداة لتخطيط ومراقبة مبيعات مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة طهراوي للتجارة العامة بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص: العلوم المالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015،
4. بن زعدة مفيدة وبن محمّة ميادة، أثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مدبغة الجلود- جيغل،مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر تخصص :ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيغل ،الجزائر،2019-2021 ،
5. بن زين مريم و تيوري ابتسام، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG وحدة -برج بوعريّج- خلال فترة (2015-2018)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي -، برج بوعريّج،2019-2018،
6. بوربيعة غنية،محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة ،دراسة حالة المؤسسة الاشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الكاجيستير في علوم التسيير،تخصص: مالية ومحاسبة،جامعة الجزائر،2011-2012،

قائمة المصادر والمراجع

7. جمعي سناء وراهم صوفيا، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر فترة 2017-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (قسم العلوم التجارية) جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020،
8. خاتم نوري كاكه حمه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة السليمانية، العراق، 2019،
9. سعيد رحيش، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية م معايير الابلاغ المالي الدولية (مذكرة ماجستير)، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، الجزائر،
10. طيش صفاء، دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير "SOFRAMIMEX"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2019،
11. فضولم نادية، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021،
12. قرنفة شلغام و هناء بن بخمة، التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص :إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل -، 2020،
13. مفيدة يحياوي، تحديد الهيكل المالي الامثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، مجلة العلوم الانسانية،

قائمة المصادر والمراجع

ثالثا: مجالات

1. أحمد صديقي وآخرون، تأثير الهيكل المالي والتمويلي على القرار المالي في المؤسسة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع04،
2. بلحاج فتحية، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، مجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية / العدد: 07 - 2016،
3. بلعادي عمار، دراسة وتحليل الميزانية - المحور الثاني،
4. خاتم ن وري كاكه حمه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة
5. سليمان شلاش وعلي البقوم وسالم العون، العوامل المحددة للهيكل المالي، المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008،
6. الفصل الثاني: الميزانية والنتيجة، جامعة بلقايد، تلمسان، عدد ماي 2020،
7. الميدان لدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة السليمانية، العراق، 201،

الملاحق

الملاحق

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2018
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles X	66,000.00		66,000.00	
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	78,014,559.53	20,637,377.48	57,377,182.06	32,136,630.86
احتيطات أخرى immobilisations corporelles	641,998,392.67	437,988,083.52	204,010,309.15	180,826,055.56
Immobilisations en concession	2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours	31,507,868.38		31,507,868.38	137,195,894.69
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
participations et créances rattachées أخرى احتيطات				
titres immobilisés أخرى احتيطات				
Prêts et actifs financiers non courants أخرى احتيطات	142,260,900.46		142,260,900.46	133,010,900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	896,772,721.03	458,625,461.00	438,147,260.04	486,094,481.56
ACTIF COURANT				
المخزونات et encours	38,549,433.65	4,707,429.78	33,842,003.88	5,797,147.93
Créances et assimilés				
Clients	44,846,076.79		44,846,076.79	38,157,113.23
احتيطات أخرى débiteurs	1,153,498.20		1,153,498.20	1,074,836.47
Impôts et assimilés	15,774,769.64		15,774,769.64	16,513,088.22
احتيطات أخرى créances et assimilés الاستخدامات				
et assimilés المتاحات				
Placements et actifs financiers courants أخرى احتيطات				
Trésorerie	74,453,614.74		74,453,614.74	126,168,719.38
TOTAL ACTIF COURANT	174,777,393.01	4,707,429.78	170,069,963.24	187,710,905.23
TOTAL GENERAL ACTIF	1,071,550,114.04	463,332,890.77	608,217,223.27	673,805,386.79

الملاحق

LIBELLE	NOTE	2019	2018
رأس المال الثابت			
Capital émis		225,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		55,889,589.69	24,574,621.89
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		6,614,009.37	37,158,786.24
احتياطيات أخرىcapitaux propres - Report à nouveau		9,429,452.93	3,585,634.49
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		296,933,051.99	290,319,042.62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		105,412,012.90	98,041,050.43
Impôts (différés et provisionnés)			
احتياطيات أخرىdettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		105,412,012.90	98,041,050.43
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		176,122,885.81	240,770,324.96
Impôts		2,062,753.91	1,830,942.88
احتياطيات أخرىdettes		27,686,268.67	25,786,823.30
Trésorerie passif		250	17,057,202.62
TOTAL III		205,872,158.39	285,445,293.75
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		608,217,223.27	673,805,386.79

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		652,249,950.63	672,070,326.25
Variation المخزونات produits finis et encours		-943,024.47	-4,612,777.50
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		30,436,950.38	37,399,955.90
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,743,876.55	704,857,504.65
		-	-
Achats consommés		564,018,715.68	565,615,624.50
Services extérieurs et consommations أخرى احتیطات		-5,899,056.19	-5,659,871.74
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		569,917,771.87	571,275,496.24
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		111,826,104.68	133,582,008.42
Charges de personnel		-9,593,890.60	-8,744,117.28
Impôts, taxes et versements assimilés		-11,896,032.70	-13,389,439.72
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		90,336,181.38	111,448,451.42
Produits opérationnels أخرى احتیطات		2,198,200.96	1,062,881.90
charges opérationnelles أخرى احتیطات		-206,674.98	-253,394.47
Dotations aux provisions , الإحتلاکات المؤونات et pertes de valeurs		-75,892,292.32	-69,363,650.33
Reprise sur pertes de valeur et provisions			4,707,429.75
V- RESULTAT OPERATIONNEL		16,435,415.05	47,601,718.27
Produits financiers		162,684.57	683,218.06
Charges financières		-8,726,697.16	-8,524,993.62
VI-RESULTAT FINANCIER		-8,564,012.60	-7,841,775.56
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT (V+VI) الضرائب		7,871,402.45	39,759,942.71
Impôtsexigibles sur résultatsordinaires		-1,257,393.08	-2,601,156.47
Impôtsdifférés (Variations) sur résultatsordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		684,104,762.07	711,311,034.36
		-	-
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		677,490,752.70	674,152,248.12
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,614,009.37	37,158,786.24
Elémentsextraordinaires (produits) (à préciser)			
Elémentsextraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6,614,009.37	37,158,786.24

الملاحق

SARL SOUF SEMOULE 2020

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles X		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	27,129,528.11	51,718,674.77	57,377,182.06
Immobilisations corporelles autres		662,353,201.31	498,907,900.08	163,445,301.23	204,010,309.15
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours		13,501,766.39		13,501,766.39	31,507,868.38
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Participations et créances rattachées					
Titres immobilisés					
Prêts et actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	142,260,900.46
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT		900,805,071.03	526,037,428.19	374,767,642.85	438,147,260.04
ACTIF COURANT					
et encours		41,346,506.96	4,707,429.78	36,639,077.18	33,842,003.88
Créances et assimilés					
Clients		48,873,227.65		48,873,227.65	44,846,076.79
Débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,153,498.20
Impôts et assimilés		15,831,565.13		15,831,565.13	15,774,769.64
Créances et assimilés					
et assimilés					
Placements et actifs financiers courants					
Trésorerie		57,646,400.58		57,646,400.58	74,453,614.74
TOTAL ACTIF COURANT		164,781,583.51	4,707,429.78	160,074,153.73	170,069,963.24
TOTAL GENERAL ACTIF		1,065,586,654.54	530,744,857.96	534,841,796.58	608,217,223.27

الملاحق

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		649,692,685.60	652,249,950.63
Variation المخزونات produits finis et encours		-1,502,704.56	-943,024.47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		33,420,267.75	30,436,950.38
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		681,610,248.79	681,743,876.55
		-	
Achats consommés		558,912,143.43	-564,018,715.68
Services extérieurs et consommations أخرى احتيطات		-8,312,386.91	-5,899,056.19
		-	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		567,224,530.34	-569,917,771.87
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		114,385,718.46	111,826,104.68
Charges de personnel		-12,508,096.15	-9,593,890.60
Impôts, taxes et versements assimilés		-8,572,904.62	-11,896,032.70
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		93,304,717.69	90,336,181.38
produits opérationnels أخرى احتيطات			2,198,200.96
charges opérationnelles أخرى احتيطات		-4,682.71	-206,674.98
Dotations aux provisions et pertes الإهلاكات المؤنات , de valeurs		-67,411,967.19	-75,892,292.32
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		25,888,067.79	16,435,415.05
Produits financiers		62.4	162,684.57
Charges financières		-1,486,456.60	-8,726,697.16
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,486,394.20	-8,564,012.60
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT (الضرائب V+VI)		24,401,673.59	7,871,402.45
Impôt exigibles sur résultats ordinaires		-3,870,105.43	-1,257,393.08
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		681,610,311.19	684,104,762.07
		-	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		661,078,743.03	-677,490,752.70
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		20,531,568.16	6,614,009.37
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20,531,568.16	6,614,009.37

الملاحق

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles X		66,000.00		66,000.00	66,000.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		78,848,202.88	33,621,678.75	45,226,524.14	51,718,674.77
احتياطيات أخرى immobilisations corporelles		663,330,861.61	565,250,303.85	98,080,557.76	163,445,301.23
Immobilisations en concession		2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours		13,796,148.89		13,796,148.89	13,501,766.39
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
احتياطيات أخرى participations et créances rattachées					
احتياطيات أخرى titres immobilisés					
Prêts et actifs financiers non courants		143,110,900.46		143,110,900.46	143,110,900.46
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		902,077,113.84	598,871,982.60	303,205,131.24	374,767,642.85
ACTIF COURANT					
المخزونات et encours		48,360,829.63	4,707,429.78	43,653,399.86	36,639,077.18
Créances et استخدامات assimilés					
Clients		102,333,275.44		102,333,275.44	48,873,227.65
احتياطيات أخرى débiteurs		1,083,883.20		1,083,883.20	1,083,883.20
Impôts et assimilés		278,628.08		278,628.08	15,831,565.13
احتياطيات أخرى créances et استخدامات assimilés					
المتاحات et assimilés					
Placements et actifs financiers courants					
Trésorerie		104,342,893.81		104,342,893.81	57,646,400.58
TOTAL ACTIF COURANT		256,399,510.15	4,707,429.78	251,692,080.37	160,074,153.73
TOTAL GENERAL ACTIF		1,158,476,623.98	603,579,412.37	554,897,211.61	534,841,796.58

الملاحق

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		709,961,921.70	649,692,685.60
Variation المخزونات produits finis et encours		-76,622.11	-1,502,704.56
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		371,600.90	33,420,267.75
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		710,256,900.49	681,610,248.79
		-	-
Achats consommés		559,333,611.32	558,912,143.43
Services extérieurs et consommations أخرى احتيطات		-3,937,779.50	-8,312,386.91
		-	-
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		563,271,390.81	567,224,530.34
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		146,985,509.68	114,385,718.46
Charges de personnel		-12,717,568.45	-12,508,096.15
Impôts, taxes et versements assimilés		-10,690,808.92	-8,572,904.62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		123,577,132.32	93,304,717.69
produits opérationnels أخرى احتيطات		275,772.42	
charges opérationnelles أخرى احتيطات		-15,555,916.06	-4,682.71
Dotations aux provisions et pertes de valeurs الإهلاكات المؤونات ,		-72,834,554.41	-67,411,967.19
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		35,462,434.27	25,888,067.79
Produits financiers		897.92	62.4
Charges financières		-1,344,530.02	-1,486,456.60
VI-RESULTAT FINANCIER		-1,343,632.10	-1,486,394.20
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT (V+VI) الضرائب		34,118,802.17	24,401,673.59
Impôtsexigibles sur résultatsordinaires		-5,411,242.02	-3,870,105.43
Impôtsdifférés (Variations) sur résultatsordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		710,533,570.83	681,610,311.19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		681,826,010.6	661,078,743.0

الملاحق

		8	3
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28,707,560.15	20,531,568.16
Elémentsextraordinaires (produits) (à préciser)			
Elémentsextraordinaires (charges) (à préciser)			